الأمم المتحدة

A/C.1/69/PV.2

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة التاسعة والستون

اللجنة الأولى

الجلسة **٢**

الثلاثاء، ٧ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد كوتيسا . . . . . (أوغندا)

افتُتِحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

بيانات استهلالية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا لبرنامج عملنا وجدولنا الزمني، ستبدأ اللجنة اليوم مناقشتها العامة لجميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بتزع السلاح والأمن الدولي المخصصة لها، أي البنود من ٨٧ إلى ١٠٤. ولكن قبل الشروع في ذلك، اسمحوا لي أن أدلي ببيان موجز بصفتي رئيس اللجنة الأولى لهذه الدورة.

إنني أؤكد التعهد الذي التزمتُ به أثناء الجولات المتعددة من المشاورات غير الرسمية التي شاركتُ فيها قبل بدء هذه الدورة، بأن أبقى منفتحاً على جميع الوفود وأنفِّذ أعمال اللجنة، بأسلوب واضح وشفاف. وليس لديَّ أدنى شكٍّ بأننا جميعاً – كل الوفود المجتمعة هنا – سنتناول جدول أعمال اللجنة برغبة صادقة في تهيئة الظروف التي يمكن في إطارها للسلام العالمي أن يسود ولأمننا الجماعي أن يُوطَّد. إنَّ كلاً منّا يستحضر منظوراته المتميزة ومصالحه الوطنية ونُهُجه المختلفة للتأثير على المداولات المتعلقة بما هو جدول أعمال وحدوي. وهذا أمر مفهوم ويجسِّد طبيعة التعددية، لأنَّ المسائل التي نعالجها معقَّدة وتخترق صُلْب الشواغل الأساسية لدينا بشأن جوهر مصالحنا الأمنية.

لكنَّ أمنيتي هي أننا حين يؤكد كل منَّا أولوية مصالحه، سنواصل تقليدنا الجيد من الترابط فيما بيننا، في جوّ من الاحترام، مُدركين ضرورة إجراء مناقشاتنا على نحو يتيح لكل وفد مقداراً متساوياً من الوقت للإعراب عن مواقفه بفعالية.

إننا نقف عند منعطف هام في التاريخ، أعتقد أنه سيُذكَر بهذا المقدار نظراً لمظاهر التقدم التكنولوجي الهائل التي ترمز إلى هذا العصر من المعلومات والاتصالات، ولحقيقة أننا نواجه أوسع مجموعة متنوعة من المخاطر الأمنية الدولية التي شهدناها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وحتى حين نستمد المكاسب الكبرى في علاقاتنا الشخصية والتجارية من المجموعة الواسعة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

1455815 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

من مظاهر التقدم التكنولوجي، نواجه في الوقت نفسه مخاطر بارزة منبثقة عن تكنولوجيات السلاح التي تشكل تهديدات للسلم والأمن الدوليين.

وإذا كانت الأصوات التي رُفِعت في مناقشتنا العامة مؤخراً في الجمعية العامة مقياساً للمشاعر العالمية، فإنَّ هناك قلقاً واسعاً بين قادتنا السياسيين بشأن عدد وحجم المخاطر التي نواجهها حاليا، والتي تشكِّل خطراً بارزاً على ملايين الأشخاص في أرجاء العالم. وعلينا أن نتعامل مع التقاطع الخطير بين أنشطة المنظمات الإجرامية عبْر الوطنية، الجماعات الإرهابية، والأطراف غير الرسمية الحكومية وغير الحكومية والمتطرفين العنيفين. وعدم الاستقرار الذي ينشرونه يؤجّج بحصولهم على أدوات الحرب، التي تتكوَّن بشكل أساسي من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي هي وسائل مفضلة في معظم نزاعات العالم، حيث يعاني المدنيون الأبرياء، وبخاصة النساء والأطفال، أكبر قدر من الأذى.

ولذلك يسعدني أن نلاحظ أن الاجتماع الخامس للدول الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة قد سلّم بأهمية زيادة مشاركة المرأة في برنامج العمل. وعلاوة على ذلك، تشمل معاهدة تجارة الأسلحة – بوصفها معلما هاما، وحظيت بتصديق العضو الخمسين عليها مؤخرا – حكما يدعو الدول المصدرة للأسلحة إلى أن تضع في اعتبارها خطر استخدام الأسلحة التقليدية في ارتكاب أعمال العنف الجنساني الخطيرة بحق النساء والأطفال، أو تيسير ارتكاب تلك الأعمال.

وسنشارك على نطاق أوسع أيضا في النظر في تزايد انتشار المخاطر التي تسببها أسلحة الدمار الشامل للبشرية جمعاء. ويشمل ذلك إمكانية سرقة تلك الأسلحة أو الاتجار بها أو تخريبها، ناهيك عن الأخطار الكارثية التي قد تنجم عن وقوع حادث أو خطأ نووي.

وإذ نتأهب لأداء عملنا، فإنه من شبه المستحيل أن نفعل ذلك دون تفكير في الأثر الإنساني والفوضى العارمة اللذين أسفر عنهما انتشار الأسلحة بجميع أنواعها على السكان في جميع أنحاء العالم – كما هو الحال في أفريقيا التي توجد فيها أكثر من ١٠٠ مليون قطعة من الأسلحة الصغيرة، أو في اليابان والبلدان الأخرى التي اُستخدمت أراضيها لأغراض التجارب النووية حيث باتت الآثار الفعلية على الحياة الناجمة عن انتشار السقاطة المشعة حقيقة واضحة.

وإذ نشرع في أداء عملنا، فإنني مدرك لحجم المسؤولية الملقاة على عاتقنا جميعا فيما يتعلق بالمساعدة على إنشاء إطار دولي يمكن فيه القضاء التام على أسلحة الحرب الفتاكة هذه، التي اُستخدم بعضها بقوة عشوائية، أو إخضاعها لقيود تنظيمية تكفل عدم إساءة استخدامها. وما يزال لدينا الكثير من العمل الذي يتعين القيام به في الوقت المخصص لذلك. ويتطلع الرئيس والمكتب إلى توجيه هذا العمل وإدارته. وأتعهد من جانبي ببذل قصارى جهدي لضمان أن يكون سير مداولاتنا على قدر أهمية المسائل التي نواصل العمل بشأنها.

وإذ نقف على عتبة المرحلة الهامة التي يتوقع تحقيقها في السنة المقبلة عند إحيائنا الذكرى السنوية السبعين لإنشاء منظمتنا، فإنني لأذكر كلمات رجل الصناعة الأمريكي العظيم هنري فورد، الذي قال ”إن في تجمّعنا بداية، وبوحدة صفنا نحرز التقدم، وبعملنا معا نحقق النجاح“. وأتطلع إلى العمل مع جميع الأعضاء، وإنني على ثقة بأننا سنتمكن بفضل مساعدتكم من تحقيق النجاح في الدورة التاسعة والستين.

ويسرني الآن أن أدعو الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة أنجيلا كين، للإدلاء ببيانها.

السيدة كين (الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح) (تكلمت بالإنكليزية): أرحب بإتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة اللجنة الأولى ولتحية الأعضاء، الجدد منهم والعائدين على

حد سواء. ويسرني أيضا أن أعود إلى غرفة الاجتماعات ٤، التي هي المكان التقليدي للجنة الأولى، وأعلم أننا ما زلنا نراها كما هي دون أن يطرأ عليها أي تغيير كما كانت عليه قبل أن يستخدمها مجلس الأمن لفترة زمنية محدودة أثناء فترة تجديد قاعة اجتماعاته.

ويشرفني أن أهنئ اليوم الرئيس على انتخابه لتوجيه أعمالنا. ولا ريب أن الخبرة الدبلوماسية الطويلة للسفير راتراي ستساعد اللجنة على الاضطلاع بمهامها على أفضل نحو. وأودّ أيضا أن أثني على أعضاء المكتب، وأن أؤكد لهم ولجميع الوفود تعاون مكتب شؤون نزع السلاح بصورة كاملة في أعمال اللجنة.

يوافق اليوم، ٧ تشرين الأول/أكتوبر، الذكرى السنوية السبعين لاختتام مؤتمر دمبارتون أوكس الذي وضع مشروع النص الذي أصبح فيما بعد ميثاق الأمم المتحدة. وإنه لمن المناسب أن أذكر هذا في وقت تشرع فيه اللجنة في عقد دورتها لعام ٢٠١٤ ما دام ذلك المشروع قد تضمّن صياغة تتناول مسألتي نزع السلاح وتنظيم التسلح. ومنذئذ أصبحت تلك الأهداف جزءا من هوية الأمم المتحدة بوصفها مؤسسة.

وإذ ننظر إلى جدول أعمال اللجنة، فإن بوسعنا أن نرى أن جميع أعمالنا تقريبا لا تزال تنصبّ على الأهداف الرئيسية هذه: القضاء على أسلحة الدمار الشامل – النووية والبيولوجية والكيميائية، وتحديد الأسلحة التقليدية وتخفيضها وتنظيمها. وإذ ننظر فيها جميعا معا، فإنها تشكّل مفهوما متكاملا لنزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية فعالة، الأمر الذي ما برح يمثّل هدفا نهائيا للمجتمع الدولي وتم تجسيده في العديد من المعاهدات المتعددة الأطراف.

يقينا، فإنه لا يمكن إلقاء اللوم على الأمم المتحدة ونعتها بالتردد إزاء أهدافها الرئيسية في ميدان نزع السلاح، غير أن هناك موضوعا ثانويا آخر وسم أعمال المنظمة: تواتر الخلافات بشأن الوسائل الكفيلة بتحقيق تلك الأهداف، وهي خلافات طالما أعاقت آلية نزع السلاح نفسها، وليس هذه اللجنة فحسب. وفي مواجهة هذه الخلافات، اقترحت الدول الأعضاء عدة سبل لتنشيط الآلية – على نحو ما ورد في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة (القرار د إ-١٠/٢)، وهي أول دورة استثنائية مكرسة لنزع السلاح، وقد عقدت في عام ١٩٧٨.

ويدرك العديد من الوفود أيضا أن هذا العام يوافق الذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار ٥٩/٩٥ بشأن تحسين فعالية أساليب عمل اللجنة – وهو موضوع مألوف للغاية. ومن المفارقات أن الحاجة إلى تنشيط الآلية أصبحت، إلى جانب نزع السلاح نفسه، بمثابة ”نبتة معمرة“ دوما في الجمعية العامة، ولا يزالان كذلك اليوم.

وبطبيعة الحال، فقد كانت هناك بعض الاستثناءات تمكنت فيها الآلية من تحقيق نتائج ملموسة وملحوظة. وقد اتضح ذلك تماما في التأييد القوي للتفاوض على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية ومعاهدة تجارة الأسلحة، التي يبلغ عدد الدول الأعضاء الموقعة عليها ١١٨ دولة بعد مضي عام واحد فقط على اعتماد الجمعية العامة لها، فضلا عن تأييد اعتماد جميع تلك المعاهدات والاتفاقيات بالقوة نفسها. وليذكر أولئك الذين يعتقدون باستحالة إحراز تقدم في تحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح في ظل استمرار المنازعات، ولا سيما بين الدول الكبرى، عدد المعاهدات التي أُبرمت في أوقات الاضطرابات هذه على وجه التحديد.

ومن المفهوم أن يشهد هذا العام بعض المؤشرات على إمكانية تخطي حالة الجمود في آلية نزع السلاح في نهاية المطاف. وحتى إن بدت هذه الإمكانية متواضعة بعض الشيء، فإنه يجب علينا ألا نخفق في السعي إلى اتخاذ أي خيارات

أخرى من شأنها أن تمضي قدما بهذه الآلية. وقد أتاح المدافعون عن اتباع نهج تدريجي لنزع السلاح فرصة كهذه، وربما حان الوقت للنظر في خيارات عديدة محتملة لتحقيق ذلك الهدف. ويجب أن تكون نقطة انطلاقنا من التسليم بأن مهمتنا الجماعية ليست هي تحقيق التقدم نحو نزع السلاح، وإنما هي إحراز التقدم في مجال نزع السلاح.

ويتألف النهج الأول من قائمة مفتوحة من الشروط التي يجب الوفاء بها قبل الشروع الفعلي في تنفيذ أنشطة نزع السلاح – وهو نهج كثيرا ما ينطبق على نزع السلاح النووي. ولم تساعد الدعوة إلى هذا النهج على بناء توافق في الآراء ولا في تنشيط أعمال اللجنة. وعلى العكس من ذلك تماما في واقع الأمر، أسهم ذلك النهج في إيجاد مأزق مزمن، ومن المرجح أن يستمر كما هو عليه ما لم يُتخذ مسار بديل له.

ويتمثل المسار الأكثر ملاءمة في اتباع نهج تدريجي مغاير يركّز على تنفيذ الالتزامات المتعلقة بنزع السلاح. وتوفر مشاريع القرارات التي اعتمدتها اللجنة وسيلة فعالة لتحديد الأهداف المؤقتة أو الآنية التي توجه عملية نزع السلاح. وأتكلم هنا عن مقاييس جديدة لنزع السلاح تتألف من مؤشرات محددة لقياس التقدم المحرز في تنفيذ تلك الالتزامات. وباختصار، ستشدد مشاريع القرارات بصورة أكبر على تفعيل أهداف نزع السلاح عن طريق تحديد تدابير عديدة ملموسة مثل تخفيض مخزونات الأسلحة ونظم إيصالها، والمواد المتعلقة بالأسلحة وحجم الأسلحة التي يتم إنتاجها أو تصديرها، علاوة على تخفيض النفقات العسكرية. ويمكن تسمية ذلك بعملية نزع السلاح ”القائمة على تحقيق النتائج“.

وترتبط قيمة ذلك النهج ارتباطا وثيقا بولاية اللجنة المتعلقة بنزع السلاح. وينبغي ألا يقتصر غرضنا هنا على مجرد إعادة التأكيد سنويا على الأهداف الطويلة الأجل أو وضع شروط للوفاء بالتزامات نزع السلاح، بل أن ينبغي أن يتمثل في مواصلة هذه العملية لأجل ضمان تنفيذ تلك الالتزامات عن طريق اتخاذ إجراءات ملموسة. وكثيرا ما نشهد هنا مشاريع قرارات تحتوي على تناول تفصيلي للمسائل، في حين لا تولي اهتماما يذكر لما إذا كانت تلك الوسائل تمكّن حقا من بلوغ الأهداف المتفق عليها.

وهذا صحيح بصفة خاصة فيما يتعلق بالقرارات التي تتناول نزع السلاح النووي، التي من المستغرب أنها لا تتضمن عاماً بعد عام سوى القليل عن الخفض الملموس المطلوب في الترسانات النووية ونظم إيصالها والمواد الانشطارية ذات الصلة وقدرات إنتاجها. إن الافتقار إلى معايير مرجعية محددة في تلك المجالات من شأنه أن يعقد عملية كفالة المساءلة. وعدم وجود مثل هذا النهج الذي يستند إلى النتائج يعوق فعالية هذه الآلية.

والحل واضح: كلما زاد تركيز مشاريع القرارات على نتائج ملموسة، في نزع السلاح وتنظيم التسلح على حد سواء، زادت جدوى المداولات الموضوعية التي تجريها اللجنة. وهذا النهج سيمكن من إجراء مداولات بناءة حقاً. والمصالح التي تنطوي عليها هذه العملية لا يمكن أن تكون أكبر من ذلك.

وليس من قبيل المبالغة القول إن نزع السلاح وتنظيم التسلّح أمر بالغ الأهمية للأهداف الأوسع نطاقاً للأمم المتحدة. وقد وصف فيليب نويل – بيكر لدى حصوله على جائزة نوبل للسلام في عام ١٩٥٩ هذه العلاقة على النحو التالي:

> ”نزع السلاح ليس سياسة بحدّ ذاته؛ فهو جزء من السياسة العامة للأمم المتحدة. ولكنه جزء حيوي من تلك السياسة، فمن دونه، لا يمكن لمؤسسات الأمم المتحدة أن تؤدي وظائفها كما ينبغي على الإطلاق“.

ويقلل التقدم في مجال نزع السلاح من التهديدات المتصورة بين الدول وهو أنجع ترياق لسباقات التسلح. وبالمساهمة في

الحد من النفقات العسكرية، فإنه يمكّن من ترشيد تخصيص الموارد النادرة لتلبية الاحتياجات البشرية الأساسية. وبالقضاء على الأسلحة التي تقتل المدنيين على نطاق واسع أو تنظيمها، يفيد التقدم المحرز في نزع السلاح في تعزيز أهداف الإنسانية. ومن خلال الاتفاقات التي تحدّ من الأدوات اللازمة لشن العدوان والصراع المسلح، ينهض نزع السلاح بالقضية الأكبر وهي سيادة القانون.

ولكن أكثر العناوين الرئيسية مدعاة للقلق اليوم لا تتعلق بالاحتمالات المخيفة لنشوب حرب نووية. وهي تتناول عوضاً عن ذلك استمرار الصراعات المسلحة المتأججة داخل الدول والصراعات التي تنطوي في العديد من الحالات على مشاركة جهات فاعلة من غير الدول مدججة ببعض أشد الأسلحة التقليدية التي تم تطويرها على الإطلاق فتكا. إنني لا أتكلم عن العواقب المروعة للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وحسب أو عن استخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة. فنحن نرى الآن الجهات الفاعلة غير الحكومية مسلحة بدبابات القتال الرئيسية وقاذفات الصواريخ المتعددة والمدفعية الثقيلة ومدافع الهاون.

واطمئنوا! فهذه الجهات الفاعلة من غير الدول لم تصنع هذه الأسلحة. فقد تمكنت من الحصول عليها من الموردين الخارجيين وسماسرة السوق السوداء والدول الموردة أو من مستودعات الأسلحة ذات الحماية الضعيفة. وقد زاد المشكلة سوءاً اقترانها بالإرهاب غير المتناظر، والذي يتعارض بوضوح وبشكل سافر مع أكثر قواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان تبجيلا.

وهذا هو السياق الذي ستبدأ اللجنة فيه أعمالها الموضوعية في عام ٢٠١٤. وإذا اعتمدت الوفود مسار الحلول التوفيقية وبناء الجسور وإذا بحثت عن أرضية مشتركة بدلاً من المطالبة بأشياء تعتبرها حقوقا لها وإذا أقرّت بأن إبداء المرونة في اختيار وسائل تحقيق الغايات المشتركة العظيمة ليس ضعفاً وإذا اعتمدت معايير لاستخدامها في بلوغ تلك الأهداف وإذا بنت ثقة متبادلة فيما بينها، فستكون أمام اللجنة فرصة للمضي قدماً بشأن البنود العظيمة في جدول أعمالها والمتعلقة بنزع السلاح وتنظيم التسلح. وكما عبّرت عن ذلك ذات مرة سفيرة نيجيريا، سعادة السيدة جوي أوغوو:

> ”فلننظر في ما يجمعنا معاً كشعب واحد وأسرة إنسانية واحدة. فكثيراً ما يتم تجاهل الأرضية المشتركة“.

واللجنة الأولى، من جانبها، لها أدوار عديدة تؤديها في آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح. وتنطوي القواعد والأهداف والتوصيات والأولويات المتفق عليها في اللجنة على إمكانية النضوج لتتحول إلى توافق آراء أكبر في مجال تلو الآخر، وهو ما من شأنه أن يوفر قواعد جديدة متعددة الأطراف فيما تواصل الآلية عملها. وهناك على المحك ما هو أكثر بكثير من مستقبل نزع السلاح؛ فمستقبل ما يمكن أن تحققه الأمم المتحدة على صعيد النطاق الكامل لأهم ولاياتها على المحك. ولا يسعني أن أتصور مسؤولية أكثر أهمية أو فرصة أكبر من هذه للمساهمة على نحو إيجابي في وقت تمس الحاجة فيه إلى مثل هذا التقدم في المجتمع العالمي. ولهذا السبب، أرجو أن تتقبلوا تمنياتي بالنجاح مع بدء اللجنة هذا العمل الهام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للإدلاء ببيانات، أود أن أذكر الوفود بأن تقصر بياناتها على ١٠ دقائق للذين يتكلمون بصفتهم الوطنية و ١٥ دقيقة للذين يتكلمون باسم عدة وفود. ولمساعدة المتكلّمين في هذا الصدد، ومع تفهّم الأعضاء لذلك، سنعتمد آلية توقيت ستجعل الحلقة الحمراء حول ميكرفون المتكلّم تبدأ في الوميض حين بلوغ الحدّ الزمني. وحسب الاقتضاء، سأذكّر المتكلمين بلطف بأن يختتموا بياناتهم.

وكما ذُكِر خلال الجلسة التنظيمية في الأسبوع الماضي (انظر A/C.1/69/PV.1)، أشجع الممثلين الذين لديهم بيانات أطول على الإدلاء بصيغة موجزة وتقديم البيان الكامل لنشره في البوابة الإلكترونية للّجنة الأولى QuickFirst. كما أشجِّع المتكلمين على التكلُّم بسرعة معقولة للسماح بترجمة شفوية وافية.

وأُذكِّر الوفود بأنَّ القائمة المتجددة للمتكلِّمين في المناقشة العامة ستُغلق غداً، الأربعاء ٨ تشرين الأول/أكتوبر، الساعة ١٨/٠٠. وبناءً على ذلك، أحثّ جميع الوفود التي تعتزم أخذ الكلمة ولكنّها لما تُدرِج أسماءها بعد في القائمة على القيام بذلك قبل الموعد النهائي.

واسمحوا لي أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لكي أحث الوفود على أن تقدم إلى الأمانة العامة في أقرب وقت ممكن أسماء أعضاء كل منها من أجل الإدراج في القائمة الرسمية للمشاركين، التي ينبغي أن تصدر قريباً. والموعد النهائي لتقديم تلك المعلومات هو يوم الجمعة، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، في الساعة ١٨/٠٠. وسيتم إدراج أسماء المشاركين المقدمة بعد هذا الموعد النهائي في إضافة ستصدر بعد الانتهاء من عمل اللجنة.

ونود تذكير الوفود أيضاً بأن إدارة شؤون الإعلام ستصدر نشرات صحفية تتضمن تغطية يومية لإجراءاتنا باللغتين الإنكليزية والفرنسية، والتي ستنشر في موقع الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت بعد بضع ساعات من اختتام كل جلسة.

البنود ٨٧ إلى ١٠٤ من جدول الأعمال

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح وما يتصل به من بنود في مجال الأمن الدولي

السيد بيركايا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أهنئكم، بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم. وأؤكد لكم التعاون الكامل لحركة عدم الانحياز. وأود أن أسلط الضوء على آراء الحركة بشأن بعض المسائل الهامة.

إن بيئة نزع السلاح والأمن الدولي، ولا سيما في مجال نزع السلاح النووي، ما زالت تشهد مأزقا. وعلى الرغم من الدعوات القائمة منذ أمد طويل للقضاء التام على الأسلحة النووية، والتي تكررت في اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي في العام الماضي (انظر A/68/PV.11)، ما زالت الخطوات الملموسة نحو هذا الطريق بعيدة المنال. وتشعر الحركة بقلق عميق من الحالة الراهنة المزرية.

وفي هذا السياق، تؤكد الحركة مرة أخرى مواقفها القائمة على المبدأ إزاء نزع السلاح النووي، الذي يظل على رأس أولويات الحركة، ومسألة عدم انتشار الأسلحة النووية بجميع جوانبها. وتشدد الدول الأعضاء في الحركة على أهمية أن تجري الجهود الهادفة إلى عدم الانتشار النووي بالتوازي مع جهود متزامنة موجّهة لنزع السلاح النووي. وتؤكد قلقها إزاء ما تواجهه البشرية من تهديد نتيجة استمرار وجود الأسلحة النووية وإمكانية استخدامها أو التهديد باستخدامها.

لقد انتظر المجتمع الدولي طويلاً من أجل تحقيق الهدف المتمثل في الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. ولا يمكن تبرير مواصلة تمسك بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية بمبادئ

تبرر استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية على أي أساس كان.

إن تقيّد الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتزاماتها بنزع السلاح النووي والالتزامات في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أمر لا بد منه ويجب عدم تأخيره أكثر من ذلك. ولا يمكن إبقاء المضي قدماً في نزع السلاح النووي مرهوناً بإحراز تقدم على صعيد عدم الانتشار أو المفاهيم المتصورة للاستقرار الاستراتيجي.

وتؤكد الحركة على أهمية القرار ٣٢/٦٨، المعنون ”متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي لعام ٢٠١٣“، والذي يحدد مساراً واقعياً من أجل تحقيق هدف نزع السلاح النووي.

إن الحركة على ثقة بأن التنفيذ الكامل لذلك القرار، ولا سيما من خلال الشروع في مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن إبرام اتفاقية شاملة للأسلحة النووية، سيكفل إحراز تقدم ملموس بشأن نزع السلاح النووي. وستعرض الحركة صيغة مستكملة من هذا القرار خلال هذه الدورة.

وترحب الحركة بالاجتماع الوزاري التذكاري في الجمعية العامة في اليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية الذي عقد في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وعلاوة على ذلك ترحب حركة عدم الانحياز، بوصفها أحد المقدمين لهذه المبادرة الهامة، بإعادة تأكيد الوزراء المشاركين في الاجتماع على أن نزع السلاح النووي لا يزال الأولوية للمجتمع الدولي.

وتؤكد حركة عدم الانحياز مجددا قلقها البالغ إزاء أشد الأخطار التي تهدد السلام، التي هي استمرار وجود الأسلحة النووية والمذاهب العسكرية للدول الحائزة للأسلحة النووية ومنظمة حلف شمال الأطلسي التي تضع مبررات لاستخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها. وتعرب الحركة أيضا عن قلقها إزاء عدم إحراز تقدم من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية لتحقيق الإزالة التامة لترساناتها النووية. وتجدد حركة عدم الانحياز مرة أخرى دعوتها للدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الامتثال الكامل لالتزاماتها القانونية وتعهداتها القاطعة بتحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية دون مزيد من التأخير، في إطار من الشفافية، بطريقة لا رجعة فيها ويمكن التحقق منها دوليا.

كما تدعو الحركة الدول الحائزة للأسلحة النووية أن توقف فورا خططها الرامية إلى مواصلة تحديث وتطوير وتجديد أو تمديد حياة الأسلحة النووية والمرافق ذات الصلة. وتؤكد الحركة من جديد أن جميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ينبغي أن تحصل على ضمانات فعالة وغير تمييزية وملزمة قانونا ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها تحت أي ظرف من الظروف، ريثما تتحقق الإزالة التامة للأسلحة النووية، التي تظل هي الضمان المطلق الوحيد ضد استخدامها أو التهديد باستخدامها.

وتؤكد الحركة أهمية الاعتبارات الإنسانية في سياق جميع المداولات المتعلقة بالأسلحة النووية ولتعزيز هدف نزع السلاح النووي. وفي ذلك الصدد، ترحب حركة عدم الانحياز بتوسيع نطاق التركيز على العواقب الإنسانية المترتبة عن استخدام الأسلحة النووية، بما في ذلك في المؤتمرين في أوسلو ونايايريت. في ذلك الصدد، تتطلع الحركة إلى نجاح المؤتمر الثالث القادم، المقرر عقده في النمسا في كانون الأول/ديسمبر. وذلك، تؤكد الحركة من جديد أن الإزالة التامة للأسلحة النووية والتأكد من أنها لن تنتج مطلقا مرة أخرى هما الضمانات المطلقة الوحيدة ضد العواقب الإنسانية الكارثية الناجمة عن استخدامها. وعلاوة على ذلك، تدعو حركة عدم الانحياز الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الحد فورا من الحالة التشغيلية للأسلحة النووية، بما في ذلك من خلال إلغاء التوجيه

وحالة التأهب بشكل كامل، تجنبا لمخاطر الاستخدام غير المقصود لمثل هذه الأسلحة.

وتعتقد حركة عدم الانحياز أن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي يعزز بعضهما بعضا، وأنهما ضروريان لتعزيز السلام والأمن الدوليين. وأن منع انتشار الأسلحة النووية يستمد شرعيته من هدف أسمى، ألا وهو نزع السلاح النووي. وان السعي إلى تحقيق عدم الانتشار وحده، مع تجاهل التزامات نزع السلاح النووي، يأتي بنتيجة عكسية لا يمكن تحملها. وتؤكد حركة عدم الانحياز أنّه يمكن معالجة الشواغل حيال الانتشار النووي على الوجه الأمثل عَبْر اتفاقات متعددة الأطراف، عالمية، وشاملة وغير تمييزية يتم التفاوض بشأنها.

وتدعو الدول في الحركة الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى التنفيذ الكامل غير التمييزي لجميع أحكام المعاهدة والوثائق الختامية لمؤتمراتها الاستعراضية. في ذلك السياق، فإنها تعرب عن تصميمها على مواصلة السعي إلى تحقيق الأولويات، ولا سيما نزع السلاح النووي، خلال عملية الاستعراض لعام ٢٠١٥.

وتؤمن حركة عدم الانحياز إيمانا راسخا بأن سياسات عدم الانتشار يجب ألا تقوض الحق غير القابل للتصرف للدول في الحصول على المواد والمعدات والتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية واستيرادها وتصديرها. إنّ حركة عدم الانحياز تؤكد مجدداً حقَّ البلدان النامية غير القابل للتصرُّف، في تطوير بحوث الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها، بما يشمل الحقّ السيادي في تطوير دورة الوقود النووي للأغراض السلمية بدون تمييز. وتؤكد الحركة مجددا الحق السيادي لكل دولة في أن تحدد السياسات الوطنية المتعلقة بالطاقة. وتشدد حركة عدم الانحياز أن أي قرار بشأن النهج المتعددة الأطراف لدورة الوقود النووي يجب أن يُتخذ بتوافق الآراء، دون المساس بالحق غير القابل للتصرف لكل دولة في تطوير دورة الوقود النووي الوطنية بشكل كامل، والتكنولوجيا للأغراض السلمية، تمشيا مع أحكام المعاهدات المتعددة الأطراف ذات الصلة. وفي ذلك الصدد، تؤكد حركة عدم الانحياز أن التعاون التقني والمساعدة المقدمة من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تلبية احتياجات الدول الأعضاء للمواد والمعدات والتكنولوجيا لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية لن يكون رهنا بأي شروط تتعارض مع النظام الأساسي للوكالة.

وتؤكد حركة عدم الانحياز مجددا على حرمة الأنشطة النووية السلمية. وأن أي هجوم أو تهديد بالهجوم على مرافق نووية سلمية – قائمة أو قيد التشييد – يمثل خطرا كبيرا على الإنسان والبيئة ويشكل انتهاكا جسيما لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتقر الحركة بأن المسؤولية الرئيسية عن السلامة النووية تقع على عاتق فرادى الدول. كما تسلم بأن المسؤولية عن الأمن النووي في نطاق الدولة تقع كليا على عاتق تلك الدولة. وأن وضع أي معايير أو مبادئ توجيهية أو قواعد متعددة الأطراف متعلقة بالأمن النووي ينبغي أن تتبع في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتشدد الحركة على أن التدابير والمبادرات الرامية إلى تعزيز السلامة النووية والأمن النووي يجب ألا تستعمل كذريعة أو نفوذ لانتهاك أو حرمان أو تقييد الحق غير قابل للتصرف للبلدان النامية في تطوير وبحث وإنتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية دون تمييز.

وتدعو حركة عدم الانحياز جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى التصديق على البروتوكولات ذات الصلة لجميع معاهدات التي تهدف إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، إلى سحب أي تحفظات أو إعلانات تفسيرية غير متوافقة مع هدف وغرض واحترام حالة إخلاء تلك المناطق.

وتؤيد الحركة بقوة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. انتظار إنشائها، تطالب حركة عدم الانحياز إسرائيل، الدولة الوحيدة في المنطقة التي لم تنضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أو تعلن عن نيتها الانضمام إليها، والتخلي عن أي حيازة للأسلحة النووية وأن تنضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية دون شروط مسبقة أو مزيد من التأخير، ووضع جميع مرافقها النووية بشكل كامل تحت نطاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما تطالب الحركة بفرض حظر كامل على نقل جميع المعدات النووية أو المعلومات أو المواد أو التسهيلات أو الموارد أو الأجهزة ذات الصلة بصنع الأسلحة إلى إسرائيل وعلى تقديم المساعدة لها في الميادين العلمية أو التكنولوجية ذات الصلة بصنع الأسلحة النووية.

وتكرر بلدان حركة عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الإعراب عن قلقها البالغ إزاء تأخير تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط لمدة تقارب العقدين، وتحث مقدمي مشروع القرار على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذه بشكل كامل وفوري. وتعرب بلدان الحركة الأطراف في معاهدة عدم الانتشار عن خيبة أملها الشديدة لعدم انعقاد المؤتمر بشأن إنشاء منطقة الشرق الأوسط الخالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل الأخرى، الذي كان مقررا عقده في عام ٢٠١٢، على الرغم من القرار المتخذ بتوافق الآراء في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار عام ٢٠١٠. ويتعارض التأخير المستمر في تنفيذ خطة عمل عام ٢٠١٠ مع نص وروح قرار عام ١٩٩٥، ويشكّل انتهاكا أيضا للاتفاق الجماعي الذي تم التوصل إليه في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار عام ٢٠١٠ .

وتشدد بلدان الحركة على أن القرار المتخذ في مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، وخطة عمل مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ يمثلان الأساس لإنشاء منطقة الشرق الأوسط الخالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل الأخرى. وترفض بلدان الحركة بشدة العقبات المزعومة التي تحول دون تنفيذ خطة العمل لعام ٢٠١٠ بشأن الشرق الأوسط وتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط، وتدعو إلى التنفيذ السريع والكامل لتلك الالتزامات الجماعية دون مزيد من التأخير من أجل تفادي أي آثار سلبية إضافية محتملة على نزع السلاح النووي ونظام عدم الانتشار برمته، بما في ذلك، على فعالية ومصداقية معاهدة عدم الانتشار وعملية استعراضها المقررة في عام ٢٠١٥.

وتشدد الحركة أيضا على أهمية انضمام جميع الدول إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بما في ذلك جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، التي ينبغي أن تسهم، في جملة أمور، في عملية نزع السلاح النووي. وتكرر المجموعة التأكيد مجددا على أن تنفيذ أهداف المعاهدة يقتضي استمرار التزام جميع الدول الموقعة بنزع السلاح النووي، وخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية. وفي ذلك السياق، ترحب الحركة بتصديق بروني دار السلام وتشاد والعراق وغينيا – بيساو ونيوي على معاهدة الحظر الشامل للتجارب مؤخرا.

وتحيط دول الحركة الأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة علما، مع الارتياح، بالتنفيذ الفعال للاتفاقية بوصفها الاتفاقية الوحيدة الشاملة المتعددة الأطراف التي تحظر فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل، في ذات الوقت الذي توفر فيه نظاما للتحقق وزيادة استخدام المواد الكيميائية للأغراض السلمية. وتدعو بلدان الحركة جميع الأطراف المعنية من الدول الحائزة

إلى كفالة التدمير الكامل لأسلحتها الكيميائية المتبقية في الموعد النهائي الذي تم تمديده. وتدعو أيضا إلى تعزيز التعاون الدولي – دون تمييز أو تقييد – في مجال الأنشطة الكيميائية لأغراض غير محظورة بموجب الاتفاقية. وفي ذلك الصدد، فإنها تولي أهمية كبيرة لاعتماد دول الحركة الأطراف في الاتفاقية خطة عمل بشأن المادة الحادية عشرة المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والتكنولوجية للدول الأطراف بهدف التنفيذ الكامل والفعال وغير التمييزي لجميع أحكام المادة الحادية عشرة.

وترى دول الحركة الأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة أن الاتفاقية تمثّل عنصرا هاما في الهيكل القانوني الدولي المتعلق بأسلحة الدمار الشامل. وتسلّم أيضا بأن عدم وجود نظام للتحقق ما زال يشكّل تحديا لفعالية الاتفاقية. وتدعو إلى استئناف المفاوضات المتعددة الأطراف الرامية إلى إبرام بروتوكول ملزم قانونا وغير تمييزي يتناول جميع مواد الاتفاقية على نحو متوازن وشامل، بغية مواصلة الاتفاقية وتعزيزها، بما في ذلك من خلال تدابير التحقق. وتحث الطرف الذي يرفض المفاوضات على إعادة النظر في سياساته. وعلاوة على ذلك، تشدد دول الحركة على ضرورة تعزيز التعاون والمساعدة والتبادل على الصعيد الدولي دون قيود في العوامل البيولوجية والتكسينية والمعدات والتكنولوجيا للأغراض السلمية دون أي تمييز، وفقا لأحكام الاتفاقية.

وفي سياق القرارات التي اتخذها مجلس الأمن في المجالات التي تشملها المعاهدات المتعددة الأطراف بشأن أسلحة الدمار الشامل، تؤكد الحركة على ضرورة كفالة عدم تقويض أي من الإجراءات التي يتخذها مجلس الأمن لميثاق الأمم المتحدة أو للمعاهدات المتعددة الأطراف القائمة بشأن أسلحة الدمار الشامل أو المنظمات الدولية المنشأة في ذلك الصدد، أو دور الجمعية العامة. وتحذّر الحركة من الممارسة المستمرة المتمثلة في استخدام مجلس الأمن سلطته لتحديد المتطلبات التشريعية للدول الأعضاء في تنفيذ قراراته. وتحقيقا لتلك الغاية، تؤكد الحركة على أنه ينبغي أن تتصدى الجمعية العامة بطريقة شاملة لمسألة حيازة الجهات من غير الدول لأسلحة الدمار الشامل، وذلك مع أخذ آراء جميع الدول الأعضاء في الاعتبار.

وما فتئت الحركة تؤكد على الحق السيادي للدول في حيازة الأسلحة التقليدية وقطع غيارها ومكوناتها وتصنيعها وتصديرها واستيرادها بغرض الدفاع عن النفس والاحتياجات الأمنية. وتعرب الحركة عن شعورها بالقلق إزاء التدابير القسرية الأحادية الجانب، وتشدد على أنه ينبغي تفادي فرض أي قيود غير لازمة على نقل هذه الأسلحة.

وما تزال الحركة تشعر بقلق عميق إزاء طائفة كبيرة من العواقب الأمنية والإنسانية والاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن تصنيع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها وتداولها بطريقة غير مشروعة. وفي ذلك الصدد، تحيط الحركة علما، مع الارتياح، بنجاح عقد الاجتماع الخامس من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وتدعو الحركة جميع الدول، ولا سيما كبرى الدول المنتجة، إلى كفالة اقتصار إمدادات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على الحكومات أو الكيانات المأذون لها من قبل تلك الحكومات فحسب. وتشدد الحركة أيضا على ضرورة تنفيذ برنامج العمل والصك الدولي لتمكين الدول من الكشف عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها على نحو متوازن وكامل وفعال. وتؤكد الحركة على الأهمية البالغة للتعاون والمساعدة الدوليين في ذلك الصدد.

وتؤكد الحركة على ضرورة الحد من النفقات العسكرية للبلدان المنتجة الرئيسية للأسلحة، وفقا لمبدأ تحقيق الأمن غير المنقوص بأدنى مستوى من التسلح، وتحث تلك البلدان على تخصيص تلك الموارد لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد العالمي، وخاصة لمكافحة الفقر.

وفي سياق المناقشة المواضيعية، ستقدّم الحركة المزيد من المعلومات عن المسائل الأخرى المتعلقة بالأسلحة التقليدية، بما في ذلك معاهدة تجارة الأسلحة، التي اعتمدتها الجمعية العامة في تصويت جرى في ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣، وكذلك المسائل المتعلقة بالذخائر العنقودية والألغام الأرضية المضادة للأفراد، وأسلحة تقليدية معيّنة، ومخلفات الحرب من المتفجرات.

ولا تزال الحركة تشعر بالقلق إزاء التطورات المتصلة بمنظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية، والتهديد بتسليح وعسكرة الفضاء الخارجي، وتكرر تأكيد دعوتها إلى بدء مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح على إبرام صك عالمي وملزم قانونا بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وينبغي اتباع نهج عالمي شامل وغير تمييزي إزاء مسألة القذائف في إطار الأمم المتحدة. وينبغي أن تأخذ أي مبادرة بشأن هذا الموضوع في الاعتبار الشواغل الأمنية لجميع الدول والحق في الاستخدامات السلمية لتكنولوجيات الفضاء.

وبما أن استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات يمكن أن يعرض للخطر السلام والأمن الدوليين، فالتصدي لهذه التحديات الأمنية الناشئة والحد من مخاطرها بات أساسياً. ومساعي وضع إطار قانوني لمعالجة تلك المسائل ينبغي أن تتم في إطار الأمم المتحدة وبالمشاركة النشطة لجميع الدول على قدم المساواة.

وتشير الحركة بقلق إلى حالات الاستخدام غير المشروع لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة، بما فيها الشبكات الاجتماعية، على نحو يضرّ بالدول الأعضاء في الحركة، وتعرب عن رفضها القاطع لهذه الانتهاكات. وتشدد الحركة على أهمية كفالة أن ينسجم استعمال هذه التكنولوجيات انسجاماً تاماً مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وبخاصة مبادئ سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية والقواعد المعروفة دولياً للتعايش السلمي بين الدول.

إن حركة عدم الانحياز تؤيد الرأي القائل بأن حيازة منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل تثير عدداً من الاعتبارات الأخلاقية والقانونية والأدبية والتقنية، فضلاً عن الشواغل المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين، والتي ينبغي النظر فيها بدقة ودراستها في سياق تماشيها مع القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وبناء على ذلك، رحّبت دول الحركة، الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، بالاجتماع غير الرسمي لخبراء الاتفاقية بشأن الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل الذي عقد في جنيف في الفترة من ١٣ إلى ١٦ أيار/مايو، وتدعم مواصلة المداولات بشأن هذه المسألة في سياق اتفاقية الأسلحة التقليدية على أساس الولاية المتفق عليها. وترحب دول الحركة الأطراف في الاتفاقية بانضمام العراق إلى الاتفاقية والبروتوكولات الملحقة بها.

وتبقى الحركة قلقة إزاء استمرار تلاشي تعددية الأطراف في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. والحركة عازمة على مواصلة تعزيز مبدأ تعددية الأطراف بوصفه المبدأ الأساسي للمفاوضات بشأن المسائل في تلك المجالات وباعتباره النهج الوحيد الصحيح بشأن تلك المسائل بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

وتؤكد الحركة من جديد أهمية مؤتمر نزع السلاح بوصفه المنتدى التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد في العالم بشأن

نزع السلاح، وتكرر دعوتها إلى المؤتمر للتوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل متوازن وشامل. ومن أجل إعطاء زخم جديد للجهود العالمية لنزع السلاح النووي، تدعو الحركة إلى البدء العاجل للمفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بهدف الإبرام المبكر لاتفاقية بشأن الأسلحة النووية من شأنها حظر حيازة هذه الأسلحة واستحداثها وإنتاجها واقتنائها واختبارها وتكديسها ونقلها واستعمالها أو التهديد باستعمالها، وتنص على تدميرها، على النحو المطلوب في القرار ٣٢/٦٨ الذي قدّمته الحركة.

إن تعزيز فعالية آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح هدف مشترك. والقواعد الإجرائية وطرائق العمل القائمة لهذه الآلية قد مكّنتها من إعداد معاهدات ومبادئ توجيهية تاريخية. وتعتقد حركة عدم الانحياز أن العقبة الرئيسية أمام إحراز مزيد من التقدم تكمن في الافتقار إلى الإرادة السياسية من جانب بعض الدول، وخاصة فيما يتعلق بنزع السلاح النووي.

وفي حين ترحب حركة عدم الانحياز بالجهود المبذولة خلال دورة عام ٢٠١٤ لمؤتمر نزع السلاح فيما يتعلق ببرنامج عمله وإعادة إنشاء الفريق العامل غير الرسمي للمؤتمر عملاً بالمقرر CD/1974، تحيط الحركة علماً بمداولات الفريق العامل غير الرسمي في اجتماعاته خلال تلك الدورة. كما تحيط حركة عدم الانحياز علماً بالمناقشات غير الرسمية المنظمة التي عقدت أثناء الدورة بشأن جميع البنود المدرجة في جدول أعمال المؤتمر وفقاً للجدول الزمني للأنشطة الوارد في الوثيقة CD/1978. وتشجع الحركة جميع الدول على إبداء الإرادة السياسية الضرورية لتمكين مؤتمر نزع السلاح من الوفاء بولايته التفاوضية.

تقف حركة عدم الانحياز، من جانبها، على أهبة الاستعداد للمشاركة بشكل بناء في النهوض بقضايا جدول أعمال الأمم المتحدة لنزع السلاح ولتحديد السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز آلية نزع السلاح. وتؤكد الحركة مجدداً رأيها القائل بأنه ينبغي عقد دورة استثنائية للجمعية العامة من أجل تناول هذه القضايا.

وتؤكد الحركة على أن ممارسة الإرادة السياسية من جانب جميع الدول ضرورية من أجل تحقيق نتائج ملموسة. والحركة واثقة بأن اللجنة الأولى يمكن أن تسهم بشكل ملموس في بناء عالم أكثر أمناً إذا أبدى الأعضاء شجاعة سياسية وعملوا معاً بصورة تعاونية.

السيد توندا (المكسيك) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الأعضاء في ائتلاف البرنامج الجديد، وهم أيرلندا، البرازيل، جنوب أفريقيا، مصر، نيوزيلندا وبلدي، المكسيك.

ونحن نرحب ترحيباً حاراً بانتخابكم، سيدي، رئيست للجنة الأولى في الدورة الحالية، وأؤكد لكم الدعم والتعاون الكاملين من ائتلاف البرنامج الجديد خلال الأسابيع المقبلة. وسيقدم ائتلاف البرنامج الجديد، كما فعل على مدى سنوات عديدة، مشروع قرار في اللجنة سيُعرض أثناء المناقشة المواضيعية بشأن الأسلحة النووية.

وبصفته تجمعاً أقاليمي، يعمل ائتلاف البرنامج الجديد بنشاط من أجل إحراز تقدم ملموس في مجال نزع السلاح النووي، وهدفه الرئيسي هو إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والمحافظة عليه. ونزع السلاح النووي مدرج على جدول الأعمال الدولي منذ أن استُخدمت الأسلحة النووية للمرة الأولى. وبعد ٦٨ سنة من سعي الجمعية العامة إلى إطلاق عملية لتحقيق إزالة الأسلحة الذرية وسائر الأسلحة الرئيسية التي يمكن تعديلها لأغراض التدمير الشامل من الترسانات الوطنية، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية وصونه.

وبالنظر إلى حجم الدمار الذي صُممت الأسلحة النووية لتوقعه وحقيقة أن عواقبها لا يمكن أن تكون مقيدة داخل الحدود، فإن استمرار الاعتماد عليها في المبادئ والمفاهيم الأمنية هو أمر لا يمكن الدفاع عنه ودعوة غير مقصودة لانتشارها. ومن الواضح تماماً أن الأسباب التي تتعلق بالأمن الوطني هي أهم الدوافع التي يشير إليها أولئك الذين ما زالوا يحتفظون بهذه الأسلحة وأولئك الذين يتطلعون إلى الحصول عليها. ومع ذلك، لا يسعُ ائتلاف البرنامج الجديد إلا أن يتفق مع الملاحظة التي أدلى بها الأمين العام في مطلع عام ٢٠١٣ بأنه لا توجدُ أيدٍ أمينةٌ للأسلحة الخطأ، وذلك ببساطة لأن المخاطر المُثبتة الآن المرتبطة بها كبيرة جداً. ومن الواضح جداً بالنسبة لائتلاف البرنامج الجديد – وحسب اعتقادنا بالنسبة للأغلبية الساحقة من الدول – أنه ما دامت هذه الأسلحة موجودة، فستظل إمكانية وقوع تفجير باقية. والضمان الوحيد لعدم حدوث ذلك هو الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

وقد استضافت المكسيك في شباط/فبراير المؤتمر الدولي الثاني المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، والذي استهدف زيادة التوعية والفهم للآثار الكارثية المترتبة على استعمال الأسلحة النووية. واستند هذا المؤتمر إلى المؤتمر الذي استضافته النرويج في عام ٢٠١٣ والذي بيّن أنه ما من دولة أو مجموعة من الدول أو وكالة دولية يمكنها أن تستجيب على نحو كاف لتفجير سلاح نووي، وعمّق فهمنا للآثار الطويلة الأجل والعالمية للأسلحة النووية. وقد أصبح واضحا بدرجة أكبر، من خلال كم الأبحاث المتزايد باطراد، أن خطر حدوث تفجير أكبر بكثير مما كان يعتقد سابقا. ونرحب بإعلان النمسا عقد المؤتمر الثالث في وقت لاحق من هذا العام.

شهد العام الماضي إنشاء الفريق العامل المفتوح باب العضوية للمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف وعقد الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي (انظر A/68/PV.11)، واللذين صدر بهما تكليف من الأغلبية الساحقة في الجمعية العامة. وبالإضافة إلى إظهار الرغبة في إحراز تقدم في نزع السلاح النووي، عززت الآراء المُعرب عنها في تلك الاجتماعات والقرارات التي أسفرت عنها عملية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأسهمت إسهاماً إيجابياً في جهودنا نحو هدفنا الجماعي – وهو عالم خالٍ من الأسلحة النووية. ونجحت تلك المبادرات، إلى جانب الدور الحاسم الذي يضطلع به المجتمع المدني، في زيادة وعي الرأي العام في جميع أنحاء العالم بالتهديد الذي يشكله حتى ولو سلاح نووي واحد على حضارتنا.

لقد آن الأوان للمجتمع الدولي لترجمة الأقوال إلى أفعال ملموسة مدعومة بجداول زمنية واضحة.

إن الفجوة تتسع بين زيادة فهم العواقب الكارثية للأسلحة النووية، من جهة، وبطء وتيرة التقدم المحرز – إن وجد – في تحقيق نزع السلاح النووي، من جهة أخرى. وبدلاً من مجرد التأسف على هذه الحقيقة، اختار ائتلاف البرنامج الجديد والعديد من الدول الأخرى والمجتمع المدني توجيه قدر كبير من الطاقة نحو تنفيذ مبادرات تبشر بإحراز تقدم في مجال نزع السلاح النووي. وهذا يتسق تماماً مع التزام جميع الدول بتعزيز نزع السلاح النووي، على الرغم من أن الدول الحائزة للأسلحة النووية تتحمّل مسؤولية خاصة ومتفاوتة في هذا الصدد.

وفي السنوات الـ ١٦ الماضية، دعا ائتلاف البرنامج الجديد إلى تنفيذ تدابير ملموسة وشفافة، يعزز كل منها الآخر، ويمكن التحقق منها ولا رجعة فيها لنزع السلاح النووي والوفاء بالالتزامات والتعهدات القائمة في إطار معاهدة عدم الانتشار. وبينما يوجد بعض الأسباب الداعية إلى التفاؤل على هذا المسار، فإننا نشعر بخيبة الأمل إزاء بطء وتيرة نزع السلاح النووي على الصعيدين الإقليمي والعالمي، على الرغم من

التعهدات المتعاقبة من الدول الحائزة للأسلحة النووية. وعلى الرغم من عدم الافتقار إلى التعهدات في هذا المجال، فإننا نفتقد التقدّم الملموس.

ولا يزال عدم وجود منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط مصدر قلق بالغ. ويشدد ائتلاف البرنامج الجديد على ضرورة التنفيذ التام للقرار المتخذ بشأن الشرق الأوسط في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥، وينوه بمصادقة مؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠١٠ على اتخاذ خطوات عملية في إطار عملية تفضي إلى التنفيذ الكامل لقرار عام ١٩٩٥. وفي حين يحيط ائتلاف البرنامج الجديد علماً بالجهود المبذولة إلى الآن، فإنه يعرب عن بالغ قلقه إزاء عدم تنفيذ تلك الخطوات.

إن نزع السلاح النووي ليس واجبا أخلاقيا فحسب، بل التزاماً قانونياً دولياً أيضا. وعلى الرغم من تزايد التوافق الدولي في الآراء بشأن عدم مشروعية الأسلحة النووية، ما زال هناك ما يقدر بـ ١٦ ٠٠٠ من الأجهزة النووية وتظل الأسلحة النووية في صلب المبادئ الأمنية للبعض. وبدلاً من تعزيز السلام والأمن الدوليين، فإن الحالة الراهنة تؤدي إلى إضعافهما، مما يؤدي إلى تفاقم التوترات الدولية والنزاعات ويعرض للخطر الرفاه الجماعي للدول والشعوب كافة.

إن زيادة الإنفاق على الأسلحة النووية أمر غير مقبول ولا يمكن تحمّله على حد سواء في عالم لا يتم فيه الوفاء بالاحتياجات الإنسانية الأساسية لبلايين الناس. وتخصيص موارد كبيرة من أجل الإبقاء على الأسلحة النووية وتحديثها يتعارض مع تطلعات التنمية الدولية التي أعرب عنها قادة العالم في بداية القرن. وبدلاً من تبديد الموارد على الأسلحة النووية، ينبغي للحكومات أن توجّه مواردها التي تشتد الحاجة إليها نحو التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

تقدّم خطة العمل المتفق عليها في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ فرصة هامة لوضع العملية الرامية إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية مجدداً على المسار الصحيح. وأكّدت الدول الحائزة للأسلحة النووية من جديد على التزامها القاطع بتحقيق الإزالة التامة لترساناتها النووية مما يؤدي إلى نزع السلاح النووي والتزمت بالتعجيل في إحراز التقدم في هذا الصدد. وقد أكدت خطة العمل لعام ٢٠١٠ من جديد القرارات المتخذة في عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠، بما في ذلك الخطوات العملية الـ ١٣، لتعزيز تنفيذ المادة السادسة من المعاهدة.

وتشمل خطة العمل أيضاً شرطاً على الدول الحائزة للأسلحة النووية بأن تبلغ في عام ٢٠١٤ بشأن الإجراءات التي اتخذتها للتعجيل بإحراز تقدم ملموس بشأن الخطوات المفضية إلى نزع السلاح النووي، وفقاً للإجراء ٥. وقد أحطنا علماً بعناية بالتقارير المقدمة من الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥. وقرأنا هذه التقارير على أمل أن تكشف أن بعض التقدم قد أحرز منذ عام ٢٠١٠ بشأن العناصر السبعة الواضحة للإجراء ٥ – وهو المعيار الوحيد الذي يمكن القياس به. ولكن ما كشفت عنه هو استمرار اعتماد تلك الدول على الأسلحة النووية – أي لا مزيد من التخفيضات في المخزون العالمي للأسلحة النووية ولا مزيد من التخفيض في الوضع التعبوي ولا تغييرات كبيرة في المبادئ من شأنها أن توفر أدلة على حدوث التقدم الملموس نحو نزع السلاح النووي، الذي التزمت الدول الحائزة للأسلحة النووية به في عام ٢٠١٠. ونرحب بزيادة الشفافية التي أبدتها بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية من

خلال تلك التقارير، ولكن ذلك لم يكن الهدف الأساسي من هذه العملية التي كانت تهدف إلى قياس التقدم المحرز.

لا يزال ائتلاف البرنامج الجديد يتطلع إلى تنفيذ الدول الحائزة للأسلحة النووية لالتزاماتها بنزع السلاح النووي، النوعية منها والكمية على حد سواء، على نحو يمكّن الدول الأطراف من رصد التقدم المحرز بصورة دورية، بما في ذلك من خلال صيغة إبلاغ تفصيلية موحدة. وهذا من شأنه تعزيز الثقة ليس فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية فحسب، ولكن أيضاً فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية، مما يسهم بالتالي في نزع السلاح النووي على نحو مستدام.

ووفقا لنص الإجراء ٥، ستتيح تقارير الدول الحائزة للأسلحة النووية للمؤتمر الاستعراضي ”إجراء تقييم والنظر في الخطوات التالية للتنفيذ الكامل للمادة السادسة“. وسيسهم ائتلاف البرنامج الجديد إسهاماً كاملاً في تلك العملية. وقدمنا ورقة عمل إلى الدورة الثالثة للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي، وذلك بهدف البدء في المناقشة. ويجب أن يستمر المؤتمر الاستعراضي في تلك المناقشة وأن يوفر لنا توجيها في الخطوات المقبلة التي سنقرر اتخاذها بصورة جماعية. وما هو واضح الآن أن الخروج بنتيجة ناجحة في العام المقبل سيتطلب أكثر من مجرد تمديد خطة العمل لعام ٢٠١٠.

وقد أُحرز قدر كبير من التقدم على مرّ السنين في تحقيق أهداف عدم الانتشار النووي، أي الحد من الانتشار الأفقي للأسلحة النووية. ومع ذلك، فإن الشواغل بشأن الانتشار الرأسي متزايدة. ولا يزال يتعين تحقيق نزع السلاح النووي.

وبالنظر إلى أن أكثر من أربعة عقود قد انقضت منذ بدء نفاذ معاهدة عدم الانتشار، فإن الوضع الراهن في نزع السلاح النووي لا يزال أمراً غير مقبول. ويعتقد ائتلاف البرنامج الجديد أن الوقت قد حان للدول للوفاء بالتزامها للقضاء على الأسلحة النووية تمشياً مع التزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار من أجل حماية الأجيال القادمة من الخطر الناجم عن استخدام الأسلحة النووية. ولذلك، فإن هناك حاجة ملحة إلى إجراء مناقشة جادة بشأن جميع الجوانب المتعلقة بمتطلبات المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار بوصفها إطاراً لنزع السلاح النووي. وينبغي استخدام جميع المحافل المتاحة لهذا الغرض. وستظل وتيرة نزع السلاح البطيئة حالياً مستمرة ما لم يتم استكشاف جميع الخيارات المتاحة لوضع التدابير الفعالة المتوخاة في المادة السادسة. ولذلك، نحث الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على أن تُنشئ، خلال المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥، هيئة فرعية لاستكشاف الخيارات ووضع تلك التدابير الفعالة.

ونحن نؤمن إيماناً راسخاً بأن تقديم التزام ملزم قانوناً ومتعدد الأطراف بنزع السلاح النووي، تدعمه أطر زمنية ومؤشرات مرجعية محددة بوضوح، أمر قد تأخر كثيرا. وهذا الالتزام هو السبيل الوحيد للحفاظ على سلامة نظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار واستدامته. ويجب أن توجه هذه الغاية جميع جهودنا في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد بيليكا (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

أود أولاً أن أهنئكم، سيدي، على تولي واجباتكم الهامة. ونتعهد بتقديم دعمنا الكامل. ونشكركم أيضاً على الطريقة التي أدرتم بها الأعمال التحضيرية لهذه الجلسة.

وفي هذه المرحلة، أود أن أسلط الضوء على بعض المواضيع ذات الأهمية الرئيسية بالنسبة للاتحاد الأوروبي. وسنقدّم مزيداً

من التفاصيل عنها، وكذلك بشأن مسائل أخرى، في بياناتنا المواضيعية.

لا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزماً بنزع السلاح النووي وتحديد الأسلحة على أساس المعاهدات المبرمة، وهو يشجع الانضمام العالمي إلى جميع معاهدات واتفاقيات عدم الانتشار ونزع السلاح والتنفيذ الكامل لها. ويدعم الاتحاد الأوروبي باستمرار الجهود الدولية للتصدي للآثار الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية للأسلحة التقليدية ووقف استخدامها العشوائي.

واحترام القانون الدولي في هذا الصدد حاسم الأهمية لضمان حماية المدنيين في النزاعات المسلحة.

كما يرحب الاتحاد الأوروبي ترحيبا حارا بدخول معاهدة تجارة الأسلحة، وهي معاهدة تاريخية، حيز النفاذ رسميا في كانون الأول/ديسمبر. ويمثل ذلك الإنجاز نجاحا كبيرا لتعددية الأطراف الفعالة. وستسهم المعاهدة إسهاما كبيرا في إرساء السلام والأمن الدوليين عن طريق وضع معايير دولية مشتركة قوية وفعالة لتنظيم التجارة الدولية في الأسلحة التقليدية، والمساعدة على جعل التجارة أكثر مسؤولية وشفافية والحد من الاتجار غير المشروع بالأسلحة. وبدخول المعاهدة حيز النفاذ، فإن تنفيذها الفعال وإضفاء الطابع العالمي عليها سيكون أساسيا لنجاحها وأهميتها. وإذ نسلم بذلك، سيقدم الاتحاد الأوروبي دعما ملموسا للبلدان الأخرى.

ونرحب ترحيبا حارا بالتوقيعات على المعاهدة والتصديقات عليها المودعة من المناطق كافة حتى الآن، وندعو جميع الدول التي لم تفعل ذلك بعد إلى أن توقع عليها وتصبح دولا أطرافا فيها. وجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي موقعة على المعاهدة، وقد صدقت ٢٣ دولة منها حتى الآن عليها. ومن المتوقع إيداع التصديقات المتبقية قريبا. وأسهمت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى حد كبير في بلوغ عتبة الخمسين تصديقا اللازمة لدخول المعاهدة حيز النفاذ. ونعرب عن امتناننا لحكومة المكسيك على عقد الجولة الأولى من المشاورات غير الرسمية، ونتطلع إلى الجولة الثانية المقرر عقدها في برلين في الشهر القادم.

تكتسي معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أهمية حاسمة لنزع السلاح النووي وعدم انتشاره، ويتصدر دخولها حيز النفاذ وإضفاء الطابع العالمي عليها أولويات الاتحاد الأوروبي. وسنواصل تعزيز ذلك الهدف من خلال المشاركة الدبلوماسية والمالية. وريثما تدخل المعاهدة حيز النفاذ، يدعو الاتحاد الأوروبي جميع الدول، بما في ذلك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، إلى التقيد بالوقف الاختياري للتفجيرات التجريبية للسلاح نووي أو أي تفجير نووي آخر، والامتناع عن القيام بأي عمل يتنافى مع موضوع المعاهدة ومقصدها. ونؤكد مجددا دعوتنا لجميع الدول التي لم توقع أو تصدق عليها بعد، وبخاصة الدول المدرجة في المرفق ٢ للمعاهدة، إلى أن تفعل ذلك.

ويدين الاتحاد الأوروبي بقوة انتهاك الاتحاد الروسي للالتزامات العديدة بالامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد السلامة الإقليمية لأوكرانيا أو سيادتها بموجب مذكرة بودابست بشأن الضمانات الأمنية لعام ١٩٩٤ والتي تتعلق بانضمام أوكرانيا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية. ونعرب عن قلقنا إزاء العواقب المحتملة المترتبة على استمرار التدهور في السياق الدولي فيما يتعلق بجهود نزع السلاح.

وما زال الاتحاد الأوروبي يدعم بقوة نتائج مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ فيما يتعلق بالشرق الأوسط، ولا يزال ملتزما التزاما تاما بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها في الشرق الأوسط. ونأسف لأنه لم يتسن حتى

الآن عقد مؤتمر بشأن إنشاء تلك المنطقة تحضره جميع دول المنطقة. ونواصل التأييد الكامل للأعمال التحضيرية الجارية ونثني على ميسر المؤتمر، السفير لايافا (فنلندا) وفريقه على جهودهم الدؤوبة في ذلك الصدد. وتبعث سلسلة الاجتماعات غير الرسمية في سويسرا على الأمل. ويناشد الاتحاد الأوروبي جميع دول المنطقة الانخراط بشكل عاجل واستباقي مع الميسر والمشاركين في الدعوة إلى تنظيم المؤتمر ومع بعضها بعضا، بهدف عقد المؤتمر في أقرب وقت ممكن على أساس ترتيبات يجري التوصل إليها بحرية فيما بين دول المنطقة.

ويدين الاتحاد الأوروبي بأقوى العبارات الممكنة التجربة النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في شباط/فبراير ٢٠١٣، فضلا عن تهديد ذلك البلد بإجراء تجربة نووية أخرى، ويحث الحكومة على الامتناع عن أي أعمال استفزازية أخرى. والتجربة النووية التي أجريت في شباط/فبراير ٢٠١٣ هي تحد صارخ آخر للنظام العالمي لعدم الانتشار، وتشكل انتهاكا صريحا للالتزامات الدولية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ولا سيما تلك المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٨٧٤ (٢٠٠٩) و ٢٠٨٧ (٢٠١٣).

والاتحاد الأوروبي سيواصل العمل مع الشركاء الرئيسيين والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا ليبرهن لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أن هناك عواقب لانتهاكاتها المستمرة لقرارات مجلس الأمن. ومرة أخرى، نحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التخلي عن برنامجها للأسلحة النووية، بما في ذلك برنامجها لتخصيب اليورانيوم والأنشطة الجارية في موقع يونغبيون، بطريقة كاملة يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها. وندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى العودة إلى الامتثال التام لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والتقيد بجميع التزاماتها الدولية بالكامل دون شروط ودون تأخير.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي تأييدا تاما الجهود الدبلوماسية الجارية بقيادة الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي، إلى جانب الاتحاد الروسي وألمانيا والصين وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، سعيا إلى التوصل إلى حل دبلوماسي مع إيران للمسألة النووية الإيرانية. ويرحب الاتحاد بخطة العمل المشتركة بين إيران ومجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة + ٣ وإطار التعاون بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وباستمرار إيران في تنفيذ التدابير بموجب خطة العمل المشتركة. ومن الضروري والملح أن تتعاون إيران بشكل كامل مع الوكالة بشأن الأبعاد العسكرية المحتملة.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي أن حل جميع المسائل المعلقة سيكون أساسيا للتوصل إلى تسوية شاملة طويلة الأجل عن طريق التفاوض وهو الهدف الذي يصبو إليه الاتحاد. ومن الأهمية بمكان أن تتعاون إيران بشكل كامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لحل جميع المسائل المعلقة من أجل بناء الثقة الدولية في الطابع السلمي حصرا للبرنامج النووي الإيراني. ويساور الاتحاد الأوروبي بالغ القلق إزاء عدم تمكن الوكالة من تقديم ضمانات ذات مصداقية بشأن عدم وجود مواد وأنشطة نووية غير معلنة في إيران، وبالتالي فإنه غير قادر على استنتاج أن جميع المواد النووية في إيران تندرج في نطاق الأنشطة السلمية.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي تأييدا كاملا اعتماد قرار مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية المتخذ في ٩ حزيران/يونيه ٢٠١١، الذي أفاد بعدم امتثال سوريا لاتفاق الضمانات أمام مجلس الأمن والجمعية العامة. ويعرب الاتحاد الأوروبي عن بالغ الأسف لأن سوريا لم تعالج بعد عدم امتثالها بالتعاون مع الوكالة على سبيل الأولوية وبشفافية لحل جميع المسائل المعلقة، وبالتوقيع على بروتوكول إضافي وإدخاله حيز النفاذ وتنفيذه بالكامل في أقرب وقت ممكن.

لا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزما بكفالة تطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية على نحو مسؤول من جانب البلدان الراغبة في تطوير قدراتها في هذا المجال. ونشدد على الدور الرئيسي الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا الصدد، ونؤكد من جديد أن اتفاق الضمانات الشاملة للوكالة، جنبا إلى جنب مع البروتوكول الإضافي، ينبغي أن يكون مقبولا عالميا بوصفه معيار التحقق الدولي. والاتحاد الأوروبي مقتنع بأن التنفيذ المتسق والعالمي لمفهوم مستوى الدول من شأنه زيادة تعزيز كفاءة وفعالية نظام ضمانات الوكالة، وبالتالي سيسهم في الجهود العالمية المبذولة في مجال عدم الانتشار.

ويولي الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء أهمية كبيرة لزيادة الشفافية والثقة فيما بين البلدان التي تعمل على تطوير مشاريع التشييد النووية، سواء كانت بالقرب من البلدان الأخرى أم لا، والبلدان المتضررة من تلك المشاريع. وفي ذلك الصدد، ينبغي أن تفي جميع المحطات النووية لتوليد الكهرباء قيد الإنشاء أو المقرر إنشاؤها بأعلى مستويات السلامة والأمن النوويين وعدم الانتشار النووي، وذلك بالامتثال الكامل لجميع الاتفاقات الدولية ذات الصلة.

ويقف الاتحاد الأوروبي متحدا في إدانته بأشد العبارات لجميع أشكال استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا، الذي يشكل انتهاكا للقانون الدولي وجريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية. ولا يمكن أن يكون هناك إفلات من العقاب على تلك الجرائم، ويجب محاسبة مرتكبي تلك الهجمات.

وقد تعاون المجتمع الدولي خلال العام المنقضي بفاعلية وتصرف على عجل في الاضطلاع بتدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية المعلن عنها في سوريا، تمشيا مع قرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣) وقرارات المجلس التنفيذي لمنظمة لحظر الأسلحة الكيميائية. وإزالة المواد الكيميائية المعلنة في سوريا وتدميرها لاحقا يشكلان خطوة هامة نحو التفكيك الكامل واللازم الذي لا رجعة فيه لبرامج الأسلحة الكيميائية السورية. وساهم الاتحاد الأوروبي بـ ١٧ مليون يورو في خطة الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية المشتركة لتدمير الأسلحة الكيميائية السورية. وإضافة إلى ذلك، قدم عدد من الدول الأعضاء في الاتحاد مساهمات مالية هامة وغيرها من المساهمات لدعم الخطة وقبلت تلك الدول تدمير تلك المواد على أراضيها.

ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به. ويشعر الاتحاد الأوروبي بصفة خاصة ببالغ القلق إزاء الاستخدام المنهجي والمتكرر لمواد كيميائية سامة كأسلحة منذ نيسان/أبريل الماضي، على النحو الذي يؤكده التقرير الثاني لبعثة لتقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والتي أنشئت لإثبات الحقائق بشأن تلك الإدعاءات. ولا تزال تثار إدعاءات جديدة مماثلة. ويؤيد الاتحاد الأوروبي الرأي القائل بأن الأدلة المقدمة من بعثة تقصي الحقائق كبيرة. ويشمل ذلك تقارير تفيد باستخدام طائرات الهليكوبتر، وهي قدرة لا يمتلكها سوى النظام السوري.

ونؤيد قرار المدير العام للمنظمة القاضي بأن تواصل بعثة تقصي الحقائق عملها، وما زلنا عاقدين العزم على معاقبة المسؤولين عن تلك الأفعال المروعة. ويجب على سوريا أن تضمن أيضا تفكيك برنامجها للأسلحة الكيميائية بصورة كاملة وعلى نحو لا رجعة فيه، بما في ذلك مرافق الإنتاج المتبقية.

يتبنى الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء موقفا ثابتا مؤيدا للمحافظة على سلامة وأمن بيئة الفضاء والاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي على أساس منصف ومقبول بصورة متبادلة. والتقرير الصادر بتوافق الآراء عن فريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة والمعني بتدابير الشفافية وبناء الثقة في

أنشطة الفضاء الخارجي، والذي وضع في صيغته النهائية في تموز/يوليه ٢٠١٣ (انظر A/68/189)، يشير إلى اقتراح الاتحاد الأوروبي ويؤيد الجهود الرامية إلى متابعة الالتزامات السياسية، بما في ذلك وضع مدونة متعددة الأطراف لقواعد السلوك. وفي القرار ٥٠/٦٨ المتخذ بدون تصويت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، تؤيد الجمعية العامة تقرير فريق الخبراء الحكوميين. ويدعو القرار، الذي قدمه الاتحاد الروسي والصين والولايات المتحدة وشاركت جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في تقديمه، الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى استعراض وتنفيذ التدابير المقترحة لكفالة الشفافية وبناء الثقة الواردة في تقرير فريق الخبراء الحكوميين.

ومن بين التدابير المقترحة وضع مدونة دولية طوعية لقواعد السلوك. ونحن مقتنعون بأن مدونة كهذه من شأنها أن تكون خطوة قيمة على طريق زيادة الفهم وتهيئة فضاء خارجي مستدام. وفي هذا السياق، نود التشاور مع الدول الأعضاء في اللجنة الأولى بشأن مدونة قواعد سلوك تتعلق بتنفيذ تدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي وبدء مفاوضات بهدف وضع مدونة قواعد سلوك دولية لأنشطة الفضاء الخارجي.

السيدة أوغوو (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، ولكن يجب أن تكون كلماتي الأولى أن أهنئكم، السفير راتراي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى في دورة الجمعية العامة التاسعة والستين. وبينما توجهون مسار هذه الجلسات، نعتقد أن خبرتكم ستكون مرشدا لنا في المناقشات والمفاوضات. كما أغتنم هذه الفرصة لأهنئ أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم. وأود أيضا أن أشيد بسلفكم، سعادة السيد إبراهيم الدباشي (ليبيا)، على قيادته وجهوده الجديرة بالثناء. وتعرب المجموعة عن تقديرها للسيدة أنجيلا كين، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، على ملاحظاتها. ولا تزال المجموعة الأفريقية ملتزمة بعمل هذه اللجنة وتود أن تؤكد لكم، السيد الرئيس، تعاوننا الكامل في سياق المداولات بشأن مسائل نزع السلاح والأمن الدولي.

وتود المجموعة الأفريقية أن تعرب عن تأييدها لبيان حركة عدم الانحياز الذي أدلى به الممثل الدائم لإندونيسيا في وقت سابق من هذه الجلسة، وترغب في تسليط الضوء على ما يلي:

شهدت الدورة الثامنة والستون للجمعية العامة تجدد الجهود الرامية إلى معالجة طائفة واسعة من مسائل نزع السلاح والأمن الدولي. وشمل ذلك سلسلة من الأحداث وحلقات العمل والاجتماعات الرفيعة المستوى على الصعيدين الإقليمي والمتعدد الأطراف لأغراض التدريب وتطوير القدرات والتفاوض المتعدد الأطراف بشأن تدابير نزع السلاح وتحديد الأسلحة. وعلى الرغم من هذه الجهود، يجري تذكيرنا دائما بأن عالمنا ما زال يعاني من تحديات وتهديدات متزايدة للأمن العالمي. ويجب أن ننهي عسكرة عالمنا بالتصدي لخطر استمرار تسليح كوكبنا وعسكرة الفضاء الخارجي. ولا بد أن نسعى إلى إيجاد نهج مناسب متعدد الأطراف لمعالجة تلك المسائل من خلال إجراء مناقشات ومداولات ومفاوضات بناءة، وفقا للقواعد المقبولة التي وضعتها هذه الهيئة.

في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، احتفلنا باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، تمشيا مع القرار ٣٢/٦٨. والمجموعة تؤيد تأييدا كاملا تنفيذ ذلك القرار المتعلق بمتابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي لعام ٢٠١٣ (انظر A/68/PV.11)، بما في ذلك دعوته إلى بدء مفاوضات بصورة عاجلة في إطار مؤتمر نزع السلاح من أجل إبرام اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية في وقت مبكر. وتعرب المجموعة عن تقديرها لمعالي السيد سام

كوتيسا، رئيس الجمعية العامة، على عقد الاجتماع الوزاري التذكاري، وتتطلع حقا إلى تنفيذ جميع التدابير لتحقيق أهداف إعلان ذلك اليوم بوصفه يوما مكرسا لضمان الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

وتؤكد المجموعة على الصلاحية المطلقة للدبلوماسية المتعددة الأطراف في ميادين نزع السلاح وعدم الانتشار والأمن الدولي وتكرر التأكيد على أنه لا توجد بدائل لاتباع نهج متعدد الأطراف لمعالجة مسائل نزع السلاح على الصعيد العالمي، وفقا للمبادئ والأهداف المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، ترحب المجموعة الأفريقية بهذه الفرصة للإعراب عن آرائها بشأن بعض المسائل التي تؤثر على الأمن العالمي وإزالة الأسلحة في العالم.

لا تزال المجموعة تعترف بالأغراض المفيدة لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في توطيد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وفي معالجة نزع السلاح النووي وعدم الانتشار في جميع مناطق العالم. وأفريقيا تؤيد مبدأ النزع الكامل للسلاح النووي باعتباره الشرط الأساسي الأول لصون السلام والأمن الدوليين. وتشير المجموعة إلى بدء نفاذ معاهدة بليندابا في ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٩، والتي تؤكد مجددا على مركز أفريقيا بوصفها منطقة خالية من الأسلحة النووية وتوفر حماية للأراضي الأفريقية، بما في ذلك عن طريق منع وضع أجهزة متفجرة نووية في القارة وحظر تجارب هذه الأسلحة المدمرة.

وفي السياق نفسه، فإن المجموعة الأفريقية تؤيد بقوة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وتعرب المجموعة عن قلقها العميق إزاء عدم تنفيذ الالتزامات والتعهدات المنصوص عليها في خطة عمل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ بخصوص إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وتؤكد المجموعة مجددا أن استمرار التأخير في إنشاء منطقة الشرق الأوسط يتعارض مع قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط نصا وروحا. وفي ذلك السياق، تحث المجموعة إسرائيل على الانضمام غير المشروط إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية باعتبارها طرفا غير حائز للأسلحة النووية وعلى إخضاع جميع مرافقها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفي عالم يئن تحت عبء ما يزيد على ١٧ ٠٠٠ من الرؤوس الحربية النووية في الوقت الحاضر، فإن المجموعة تود التذكير بأن استمرار وجود وحيازة تلك الأسلحة لا يضمن بالضرورة السلامة والأمن؛ بل هو يمثل تأكيدا لاحتمال وخطر استخدامها في المستقبل. إن عالمنا، بما في ذلك الفضاء الخارجي، يجب أن يكون خاليا من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل لأن وجودها يشكل خطرا وجوديا على كوكبنا وعلى السلام العالمي وعلى بقاء الجنس البشري مستقبلا.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية الثامنة عشرة لاعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، وكذلك السنة الخامسة للاحتفال باليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية، الذي أعلنته الجمعية العامة بموجب القرار ٣٥/٦٤ وتشدد المجموعة الأفريقية على أهمية تحقيق الانضمام العالمي إلى المعاهدة، واضعة في اعتبارها المسؤولية الخاصة للدول الحائزة للأسلحة النووية في هذا الصدد.

ونعتقد المجموعة أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ستُوجد، عند دخولها حيز النفاذ، المزيد من الأمل في وقف استحداث الأسلحة النووية أو انتشارها في المستقبل. ونشجع دول المرفق ٢ المتبقية، لا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، والدول التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم انتشار

الأسلحة النووية، على التوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية دون مزيد من التأخير. وترحب المجموعة الأفريقية بقيام بروني دار السلام وتشاد والعراق وغينيا – بيساو ونيبوي مؤخرا بالتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وتشدد المجموعة على الحاجة إلى التقليل من الاعتماد على الأسلحة النووية لاستتباب الأمن، وترى أن أي نظرية تبرر استخدامها غير مقبولة. وتؤكد المجموعة من جديد أيضا أنّ الإزالة التامة للأسلحة النووية هي الضمان الأوحد ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. كما تؤيد المجموعة، على سبيل الأولوية، الدعوة إلى إبرام صك عالمي غير مشروط وملزم قانونا بشأن الضمانات الأمنية السلبية من الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، ريثما تتحقق الإزالة التامة للأسلحة النووية.

وتؤكد المجموعة الأفريقية مجددا على أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لا تزال حجر الزاوية في نظام نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. وستعقد الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية اجتماعا في نيسان/أبريل العام المقبل بغية استعراض تنفيذ المعاهدة. وستتولى أفريقيا مهام رئيس المؤتمر الاستعراضي التاسع لمعاهدة عدم الانتشار. وتود المجموعة أن تغتنم هذه الفرصة للحصول على التزام وتعاون الجميع سعيا إلى تحقيق الهدف العام للمعاهدة وهدف المؤتمر الاستعراضي. ودون المساس بمختلف الشواغل التي أعرب عنها أثناء الدورة الثالثة للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥ إزاء عدم إحراز تقدم صوب تنفيذ خطة العمل لعام ٢٠١٠، فإننا نؤكد من جديد حاجة جميع الدول إلى الالتزام بروح ونص معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والعمل على الوفاء بركائزها الثلاث المتمثلة في نزع السلاح النووي، وعدم انتشار الأسلحة النووية واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.

كما تؤكد المجموعة مجددا أن استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية حق غير قابل للتصرف للدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتدعو الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى الاستمرار في تعزيز برامج التعاون التقني وتقديم المساعدة إلى الدول النامية. وتؤكد المجموعة أن التعاون التقني والمساعدة التقنية التي تقدمها الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل تلبية احتياجات دولها الأعضاء ينبغي ألا يخضعا لشروط خارج نطاق أحكام نظامها الأساسي.

وتعرب المجموعة الأفريقية مجددا عن قلقها البالغ إزاء العواقب الإنسانية لاستخدام الأسلحة النووية وتدعو جميع الدول، لا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، إلى مراعاة العواقب الإنسانية الكارثية لأي استخدام لتلك الأسلحة واتخاذ التدابير الرامية إلى التخلي طوعا عن تلك الأسلحة الفتاكة وتفكيكها. وفي ذلك السياق، ترحب المجموعة بالمؤتمرين الدوليين الأولين بشأن الآثار الإنسانية للأسلحة النووية، اللذين عُقدا في النرويج في عام ٢٠١٣ وفي المكسيك في مطلع هذا العام، وتتطلع إلى المؤتمر الثالث، الذي ستستضيفه النمسا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. كما ترحب المجموعة بالدعوة الموجهة في المؤتمر الثاني المتعلقة بوضع صك ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية.

وتؤكد المجموعة الأفريقية من جديد أهمية مؤتمر نزع السلاح ليس باعتباره المنتدى العالمي المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض على نزع السلاح فحسب، بل لأنه محفل ينبغي أن يعمل على الخروج من المأزق في مفاوضات نزع السلاح النووي. وتكرر المجموعة تأكيد الحاجة الملحة لتوصل مؤتمر نزع السلاح إلى اتفاق بشأن برنامج عمل شامل ومتوازن.

وترحب بالجهود التي بذلها المؤتمر في عام ٢٠١٤، على النحو المبين في تقريره السنوي إلى الجمعية العامة (A/69/27). وتدعو المجموعة مؤتمر نزع السلاح إلى العمل، في مفاوضاته، على تحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها.

وتعرب المجموعة عن الإحباط إزاء عدم تمكن هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح من التوصل إلى توافق في الآراء على التوصيات المتعلقة ببنود جدول أعمالها، لكنها تتطلع إلى بداية حلقة جديدة في عام ٢٠١٥ خلال الدورة الموضوعية للهيئة. وتشدد المجموعة على أهمية آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، ولا تؤكد على أهمية المحافظة على الهيئة فحسب، وإنما تحقيق أهدافها التداولية في آلية المنظمة لنزع السلاح.

وتود المجموعة أن تسلط الضوء على جهود المجتمع الدولي لمواجهة أي استخدام للأسلحة الكيميائية، مُثنيةً على المساعي الموجهة نحو الإزالة الكاملة والشاملة للأسلحة الكيميائية والأسلحة البيولوجية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى، وهي تعِدُ بمواصلة مشاركتها وتقديم دعمها في ذلك الصدد.

وفي الدورة الثامنة والستين، رحبت المجموعة الأفريقية باعتماد معاهدة تجارة الأسلحة، وهي ”صك ملزم قانونا بشأن أعلى المعايير الدولية المشتركة الدولية لنقل الأسلحة التقليدية“ (القرار ٤٨/٦٤، الفقرة). وتود المجموعة التأكيد على أن تنفيذ المعاهدة، عند دخولها حيز النفاذ في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، ينبغي أن يتم بطريقة متوازنة وموضوعية، من أجل ضمان حماية مصالح جميع الدول، وليس فقط الدول المنتجة والمصدرة الرئيسية.

والتنفيذ الكامل والمتوازن لمعاهدة تجارة الأسلحة يمكن تحقيقه عمليا بالتعاون مع الجميع. وتؤكد المجموعة مجددا الحق السيادي للدول في امتلاك الأسلحة التقليدية وأجزائها ومكوناتها وتصنيعها وتصديرها والاحتفاظ بها من أجل الدفاع عن النفس وتلبيةً للاحتياجات الأمنية، وفقا لميثاق الأمم المتحدة. وتقر المجموعة بأن النظام غير المنظم لنقل الأسلحة التقليدية يؤجج الاتجار غير المشروع، وفي بعض الحالات، يؤدي إلى إمكانية حصول أطراف فاعلة من غير الدول على هذه الأسلحة بدون عوائق واستخدامها على نحو غير مأذون. وتحث المجموعة موردي الأسلحة الرئيسيين على التصديق على المعاهدة ودعم هذا التصديق بمجرد البدء بنفاذها.

وتود مجموعة الأفريقية أن تثير المسألة المستعصية المتمثلة في الأسلحة المستقلة. إن صنع نظم الأسلحة المستقلة الفتاكة يثير مسائل أخلاقية وقانونية وفنية فيما يتعلق بالقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ونشيد بجهود الدول الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة لمعالجة تلك المسألة على نطاق واسع، ونحث الدول الأعضاء على إبقاء المسألة قيد نظرها.

وما زالت الحركة تشعر بقلق بالغ إزاء نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وصنعها وتداولها بصورة غير مشروعة وتراكمها المفرط وانتشارها دون رقابة في الكثير من مناطق العالم. وتواصل المجموعة التأكيد على أهمية تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثاني لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تنفيذا متوازنا وكاملا وفعالا. كما ترحب المجموعة بالنجاح في عقد الاجتماع الخامس من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، في عام ٢٠١٤، وتهنئ رئيس الاجتماع، السفير ظاهر تانين ممثل أفغانستان. ولا تزال المجموعة تؤكد على أنه لا بد من التعاون والمساعدة الدوليين لتنفيذ برنامج العمل تنفيذا كاملا.

وتود المجموعة الأفريقية التذكير بالأهمية الحاسمة للإرادة السياسية والشفافية في معالجة قضايا نزع السلاح والأمن على

الصعيد الدولي. ونعتقد أن مداولاتنا في الأيام المقبلة ينبغي أن تسترشد بالحاجة إلى النهوض بعمل اللجنة الأولى، وبالتالي تعزيز قضية السلام الدولي.

وستقدّم المجموعة الأفريقية مشروعي قرارين في الدورة الحالية. وهما يتناولان معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا. ونحن نسعى للحصول الدعم والتعاون الكاملين من جميع الوفود بخصوص مشروعي القرارين.

السيد أبو العطا (مصر): يشرفني أن أتحدّث بالنيابة عن مجموعة الدول العربية. وأود في البداية أن أتقدم إليكم باسم هذه المجموعة بخالص التهنئة على انتخابكم لرئاسة أعمال اللجنة الأولى. وإننا على ثقة تامّة بأنكم، بما لكم من قدرات وخبرات متميزة، ستساهمون في إنجاح أعمالها. ولا يفوتني في هذا الصدد الإعراب عن تقديرنا العميق لجهود سلفكم، الممثل الدائم لليبيا، على جهوده النبيلة والمتميزة وإدارته الحكيمة لأعمال اللجنة.

كما أودّ في مستهلّ بياني هذا أن أعرب عن مساندة المجموعة العربية لما تضمنّه البيان الذي ألقاه ممثل إندونيسيا الدائم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

تعيد المجموعة العربية التأكيد على مواقفها المبدئية المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي، وتشدد المجموعة على أن ترسيخ السلام والأمن والاستقرار في العالم لا يمكن أن يتحقق مع وجود الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل التي تهدده، بما يحتّم تخليص البشرية من تلك الأسلحة وتسخير الإمكانات الهائلة المخصصة لها من أجل التنمية. وتؤكد المجموعة على أن الحلول المتفق عليها في الإطار المتعدد الأطراف، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، توفّر الأسلوب الوحيد المستدام لمعالجة قضايا نزع السلاح والأمن الدولي.

وفي هذا الإطار، أيدت المجموعة القرار ٣٢/٦٨، المعنون ”متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي لعام ٢٠١٣“. كما تؤيّد تقديم مشروع القرار المُحدّث من طرف حركة عدم الانحياز في الدورة الحالية للجمعية العامة، وتعرب عن أملها في أن يكون هذا القرار خطوة ملموسة نحو تحقيق هدف التخلّص من الأسلحة النووية. وتدعو المجموعة إلى تنفيذ كافة بنوده.

تولت السيدة غونزاليس رومان (إسبانيا)، نائبة الرئيس، رئاسة الجلسة.

وستواصل الدول العربية مساهمتها بإيجابية في هذه الانطلاقة العالمية نحو نزع السلاح النووي، والتي انخرطت فيها بالفعل بمشاركتها الفاعلة في جميع محافل نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف ومن خلال انضمام جميع الدول العربية الأعضاء في الأمم المتحدة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإخضاع جميع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهو ما لم تقم به إسرائيل رغم كل المطالبات والقرارات الدولية بهذا الخصوص.

وتعرب المجموعة عن القلق نتيجة استمرار الإخفاق في تحقيق تقدّم ملموس على صعيد نزع السلاح النووي، والفشل المتكرر في الالتزام بتنفيذ المقرر الثاني لمؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥، وكذلك الخطوات الـ ١٣ المتفق عليها في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠، بالإضافة لما تضمّنته خطة العمل المعتمدة في مؤتمر عام ٢٠١٠ في هذا الصدد. إذ تتهرب الدول النووية من وضع أي أطر زمنية محددة للتخلّص من السلاح النووي.

كما تعرب المجموعة عن رفض الدول العربية لاستمرار الدول النووية في تبني عقائد عسكرية تجيز استخدام السلاح النووي، بل وتسمح باستخدامه ضد دول غير نووية. لذا، تدعو المجموعة العربية إلى تحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار

الأسلحة النووية التي تعد الركيزة الأساسية للنظام الدولي وتؤكّد على أهمية تحقيق التوازن في تناول أركان معاهدة عدم الانتشار، نزع السلاح وعدم الانتشار النووي والاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وإصلاح الخلل الناتج عن تعمّد التركيز من جانب البعض على عدم الانتشار على حساب نزع السلاح وتعزيز التعاون في الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية. كما تؤكّد أن هذا الحق يجب أن يتّسق تماماً مع الالتزامات القانونية، وفقاً للاتفاقات المبرمة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتُذكر المجموعة بأن مرجعية أنشطة وآليات نزع السلاح للأمم المتحدة تعود إلى تلك الدورات الاستثنائية ولا يمكن تعديلها إلا من خلال دورة استثنائية جديدة للجمعية العامة تُكرّس لهذا الغرض. وتساند المجموعة موقف حركة عدم الانحياز الداعي لعقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة تُعنى بموضوعات نزع السلاح.

تدعو الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية إلى إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية في كافة أنحاء العالم، بما في ذلك الشرق الأوسط، على نحو ما يدعو إليه القرار المعنون ”إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط“، والذي يتقدم به وفد مصر سنوياً باسم المجموعة العربية. وقد قدّم وفد العراق مساهمة المجموعة العربية بشأن تنفيذ هذا القرار.

وفي هذا الصدد أيضاً، تعرب المجموعة عن قلقها إزاء الخطر المستمر على المستويين الأمني والبيئي جراء استمرار إسرائيل في رفض الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وهي وحدها التي لم تنضمّ للمعاهدة في الشرق الأوسط ولا تزال ترفض إخضاع كافة منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، مما يشكّل تهديداً لأمن وسلامة الشرق الأوسط. وتؤكد الدول العربية أن مسألة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط تعدّ بمثابة ركن لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، يكتسب نفس الأهمية مع الركائز الثلاثة للمعاهدة.

ولقد تفاعلت الدول العربية مع خطة العمل الصادرة عن المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ بشأن تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط، والذي سيكون مرّ على إصداره ٢٠ عاماً في أيار/مايو ٢٠١٥. منذ ذلك الحين وحتى هذه اللحظة، لم يتم إحراز أي تقدم ملموس في هذا الجانب، علماً بأن ذلك القرار كان جزءاً أصيلاً من الصفقة التي على أساسها تم تمرير المدّ اللانهائي للمعاهدة في المؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥. بل على العكس، شهدنا تأجيل مؤتمر عام ٢٠١٢ تحت ذرائع وتبريرات، ترى الدول العربية أنها واهية وغير واقعية، الأمر الذي يمثّل إخلالاً بعملية المراجعة للالتزامات المتفق عليها مما قد يدفع الدول العربية إلى إعادة النظر في مواقفها المبدئية بشأن التمديد اللانهائي للمعاهدة والأسس التي ارتكز عليها. كما تؤكد المجموعة مجدداً أن تأجيل مؤتمر عام ٢٠١٢ مردّه رفض إسرائيل الانصياع إلى الإرادة الدولية وإصرارها على عدم الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كطرف غير حائز لهذه الأسلحة.

إن عدم الالتزام بالمرجعيات الدولية، القرار بشأن الشرق الأوسط عام ١٩٩٥ وخطة العمل لعام ٢٠١٠، بل وإقحام مرجعيات وموضوعات تخرج عن عملية التفاوض على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، لن يؤدي إلى الهدف المنشود. بل سوف يؤدي إلى تعقيد العملية التفاوضية برمّتها في وقت نقترب فيه من انعقاد مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٥ دون أن يتحقق أي تقدّم يذكر على مدار السنوات الأربعة الماضية،

ولا حتى من خلال مسار المشاورات غير الرسمية التي لم تفضي إلا إلى الإيحاء للمجتمع الدولي بأن هناك تقدّماً بالنسبة لقضية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

كما أننا نأسف لما لاحظناه من استخفاف بتلك المرجعيات التي تمثل ثوابت لا يجب المساس بها.

وتؤكد المجموعة من جديد توافر الإرادة السياسية لتنفيذ خطة العمل لعام ٢٠١٠ بشأن الشرق الأوسط، وتشدد على أن الأوضاع فى منطقة الشرق الأوسط لا ينبغى أن تتخذ كذريعة لتأجيل تنفيذ خطة العمل. وتدعو إلى ضرورة توافر إرادة سياسية مماثلة لدى الأطراف الداعية للمؤتمر، ولدى الدول الأخرى فى المنطقة. وتعتبر المجموعة أن أي تأخير فى تنفيذ الالتزامات الواردة فى خطة العمل لعام ٢٠١٠ يمثل انتكاسه لجهود نزع السلاح النووي، ويعرقل التقدم في جهود منع الانتشار النووى، وبصفة خاصة في منطقة الشرق الأوسط.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

تعيد المجموعة تأكيد جدوى مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح واللجنة الأولى للجمعية العامة، كأطر متعددة الأطراف بشأن نزع السلاح، ويساور الدول العربية القلق تجاه استمرار الجمود الذى اصاب آليات نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، وخاصة مؤتمر نزع السلاح باعتباره المحفل الدولي الوحيد للمفاوضات متعددة الأطراف ذات الصلة بنزع السلاح، وتدعو إلى النظر فى إجراءات عملية لإزالة هذا الجمود.

فى هذا الصدد، تؤكد المجموعة من جديد ضرورة تمكين مؤتمر نزع السلاح من أداء دوره. وتؤكد أن الجمود الحالي فى أعماله لا يعود إلى قصور فى المؤتمر ذاته وإنما يعود إلى غياب الإرادة السياسية. وبالتالي، تؤكد على ضرورة التمسك بالدور الرئيسى للمؤتمر وعدم إنشاء آليات موازية.

إن الموضوعات الأربعة المطروحة على جدول أعمال المؤتمر موضوعات مترابطة، وهي جزء من جدول الأعمال المتكامل لنزع السلاح النووى. ولا يصح تقديم التعامل مع إحداها قبل الموضوعات الأخرى، ولا أن يتم تناول بعضها من منظور منع الانتشار على حساب منهج نزع السلاح النووى الكامل. وينطبق ذلك على المعاهدة المقترحة لوقف إنتاج المواد الانشطارية التي نرى أنها يجب أن تعالج المخزون المتراكم كما أوضحت ذلك المجموعة في مذكرتها إلى الأمانة العامة بهذا الخصوص خلال دورة الجمعية العامة ٦٧.

وتعتقد المجموعة اعتقادا راسخا بأهمية أن يظل استخدام الفضاء الخارجى محصورا فى الأغراض السلمية. حيث قامت الصكوك القانونية التي تسعى لتحقيق هذا الهدف، بدور إيجابى فى تعزيز الاستخدام السلمى للفضاء الخارجي. كما امتدت أهميتها إلى مجال حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل وأنشطة عسكرية أخرى فى الفضاء الخارجي. ومع ذلك، هناك اعتراف واسع النطاق بأن الصكوك القانونية الدولية التي تتعامل مع مشكلة الأسلحة فى الفضاء ليست كافية.

انطلاقا من ذلك، تؤيد المجموعة إنشاء لجنة في إطار مؤتمر نزع السلاح تتناول هذا الموضوع ضمن برنامج عمل شامل ومتوازي، إذ أنها ستتيح الفرصة للتفاوض على اتفاق متعدد الأطراف بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي من جميع جوانبه.

وعلى صعيد الأسلحة التقليدية، تؤكد المجموعة على الأهمية البالغة لتفعيل برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، في تعزيز قدرة الدول الأعضاء على مكافحة التهديدات نتيجة تفشي تلك الظاهرة الخطيرة، وهو

ما يحتم التكاتف الدولي في ذلك الإطار من خلال مؤتمرات الاستعراض والاجتماعات التي تعقد كل عامين والتزامها بتنفيذ الصك الدولي للتعقب.

وفي مجال أمن المعلومات، تؤكد المجموعة على أهمية تعزيز التعاون الدولي فى الإطار متعدد الأطراف لتعزيز الامن المعلوماتي وتأمين المصالح الوطنية على شبكة المعلومات الدولية، .بما يحصن الدول ويعزز قدراتها ضد اية هجمات تخريبية تستهدف مرافق الدولة أو التأثير على مصالحها عبر شبكة المعلومات ''الإنترنت''.

وفى الختام، فقد طرحت المجموعة العربية اهم أولوياتها بشأن الموضوعات التى سيتم مناقشتها خلال أعمال اللجنة الأولى، وهي تدرك أن جدول الأعمال المعروض أمامنا يفرض علينا جميعا مهمة شاقة. لكن لا ينبغى أن يحد ذلك من طموحنا، بل يجب أن يدفعنا إلى بذل مزيد من الجهد نحو الالتزام .بمبادئ المساواة وعدم الانتقائية، إذ إن هذه المبادئ ضرورية لتوليد الإرادة السياسية اللازمة لنجاح أعمال اللجنة. وتؤكد المجموعة أنها ملتزمة بالفعل بتطبيق هذه المبادئ، كما انها ملتزمة بالعمل معكم ومع الأعضاء الآخرين من اجل تحقيق التقدم في جميع المسائل المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي.

السيد كاباكتولان (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا – التي تضم إندونيسيا وبروني دار السلام وتايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وسنغافورة والفلبين وفييت نام وكمبوديا وماليزيا وميانمار – يشرفني أن أدلي ببيان المجموعة في المناقشة العامة اللجنة الأولى.

إنّ رابطة أمم جنوب شرق آسيا تؤيد البيان الذي ألقاه في وقت سابق ممثل جمهورية إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

والدول الأعضاء في الرابطة تهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى وتعرب عن عميق تقديرها لكم على جهودكم في التواصل مع الدول الأعضاء قبل انعقاد الدورة. ونحن على ثقة أن مداولات اللجنة ستكون مثمرة وذات صلة، في ظل قيادتكم القديرة، على الرغم من الحالة فيما يتعلق بالأزمات العديدة التي يواجهها المجتمع الدولي حاليا.

والدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا ثابتة في التزامها بتحقيق الرؤية المتمثلة بعالم خال من الأسلحة النووية. وبعد مرور أربعة وأربعين عاما على جهودنا الجماعية نحو تحقيق ذلك الهدف، فلا يزال المخزون العالمي من الأسلحة النووية مرتفعا على نحو يثير الفزع. ولذلك، نرحب بالجهود التي بذلتها الدول الأعضاء مؤخرا في تركيز الضوء مرة أخرى على نزع السلاح النووي.

وترحب الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا بالاجتماع الوزاري غير الرسمي للجمعية العامة الذي عقد في ٢٦ أيلول/سبتمبر للاحتفال باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، الأمر الذي عمل على زيادة الوعي بالمهمة الحاسمة والملحة المتمثلة في نزع السلاح النووي. كما تعرب الدول الأعضاء في الرابطة عن التأييد المستمر للقرارين السنويين المعنونين ''متابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها''، المقدم من ماليزيا، و ''نزع السلاح النووي''، الذي قدمته ميانمار. ويؤكد القراران على ما توليه الدول الأعضاء في الرابطة من أولوية وأهمية لنزع السلاح النووي. وعلى الرغم من أن هناك آراء مختلفة بشأن النهج المتبعة لتحقيق هدفنا المشترك، فإن رابطة أمم جنوب شرق آسيا يحدوها وطيد الأمل في أن تواصل الدول الأعضاء تقديم الدعم لهذين القرارين

كما تؤيد الدول الأعضاء في الرابطة المناقشات القوية والموضوعية بشأن العواقب الإنسانية المترتبة على الأسلحة النووية، وهي المناقشات التي تهدف إلى إعطاء صورة شاملة لفهم وإدراك الآثار الكارثية للأسلحة النووية سواء على البشر أو البيئة. ونرحب بالمؤتمرين الدوليين المعنيين بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية اللذين عقدا في أوسلو وفي نايايريت، المكسيك. ونتطلع إلى التوصل إلى نتائج أكثر موضوعية في الاجتماع المقبل في فيينا في كانون الأول/ديسمبر. وفي حين أن هذه المناقشات ذات طبيعة أكاديمية وتستند إلى الحقائق، فإنها قد تؤدي في نهاية المطاف إلى وضع إطار قانوني للقضاء الفعلي على تلك الأسلحة الفتاكة. والدول الأعضاء في الرابطة تدعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى المشاركة فيها.

ولدعم تحقيق أهداف المعاهدة المتعلقة بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا وميثاق الرابطة، فنحن نتوخى أهمية الامتثال الكامل لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في المنطقة.

كما ندعو الدول المتبقية المدرجة في المرفق ٢، التي يلزم توقيعها وتصديقها على المعاهدة لتدخل حيز النفاذ، إلى اتخاذ الخطوات اللازمة في أقرب وقت ممكن.

ولئن كانت الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا مقتنعة بأن لمؤتمر نزع السلاح دورا رئيسيا في التفاوض بشأن اتفاقات نزع السلاح، فإنها تشعر بخيبة أمل شديدة إزاء استمرار عدم إحراز تقدم في أعماله. ونحن نكرر الدعوة إلى توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح لجعل الهيئة أكثر تمثيلا.

وتعيد الدول الأعضاء في الرابطة تأكيد التزامها بالحفاظ على جنوب شرق آسيا بوصفها منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل، على النحو المنصوص عليه في ميثاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

كما نعيد تأكيد التزامنا بالتمسك بالمعاهدة المتعلقة بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، ونشدد على أهمية تطبيقها بشكل كامل وفعال، وعلى أهمية خطة العمل لتعزيز تنفيذ المعاهدة.

ونؤكد من جديد التزامنا بالعمل الوثيق مع الدول الحائزة للأسلحة النووية على التعجيل بالتوقيع والتصديق على بروتوكول معاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا دون تحفظات. ونسلم أيضا بضرورة العمل بشكل وثيق مع الدول الحائزة للأسلحة النووية لمعالجة شواغلنا فيما يتعلق بالتحفظات المقترحة على البروتوكول. ولذلك، فإننا نتطلع إلى اجتماع العمل بين الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا والدول الحائزة للأسلحة النووية على هامش دورة اللجنة الأولى في الأسابيع المقبلة.

تشدد الدول الأعضاء في الرابطة على أهمية السلام والأمن والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية. ونؤكد من جديد تأييدنا لجميع الجهود الرامية إلى تحقيق نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية بالوسائل السلمية، بما في ذلك تهيئة بيئة تفضي إلى استئناف مبكر للمحادثات السداسية الأطراف.

وتثير الزيادة الأخيرة في العنف التي ترتكبها المنظمات الإرهابية والمتطرفة، وكذلك لجماعات الراديكالية، قلق الدول الأعضاء في الرابطة. ومع التهديدات المستمرة للإرهاب على نطاق العالم، فمن المهم أكثر من أي وقت مضى كفالة عدم حصول الحركات المتطرفة على أسلحة الدمار الشامل.

وتكرر الدول الأعضاء في الرابطة تأييدها لتحقي السلام الشامل والعادل والدائم في الشرق الأوسط. ويحدونا الأمل في أن يتم إحراز تقدم كبير فيما يتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في منطقة الشرق الأوسط، من خلال عقد مؤتمر بشأن الشرق الأوسط قبل عقد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة

النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥. ونظرا لأنه لم يتبق سوى ستة أشهر على انعقاد المؤتمر الاستعراضي المقبل، فإننا نخشى أننا لم نف بالتزاماتنا التي اتفقنا عليها في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠، بدءا بالإخفاق في عقد مؤتمر عام ٢٠١٢ بشأن الشرق الأوسط.

وتدعو دول الأعضاء في الرابطة إلى التنفيذ الكامل لخطة العمل المكونة من ٦٤ نقطة التي اعتمدت في عام ٢٠١٠ بشأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط.

وتدعم الدول الأعضاء في الرابطة عملية المفاوضات بين مجموعة الدول الأوروبية الثلاث/الاتحاد الأوروبي + الدول الثلاث وجمهورية إيران الإسلامية لإبرام اتفاق نووي شامل في موعد قريب. وفي هذا الصدد، نرحب بتمديد المحادثات النووية حتى ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ في إطار خطة العمل المشتركة المتفق عليها في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي.

وإذ ندرك الدور الرئيسي الذي تؤديه الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال عدم الانتشار النووي وتعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، فإننا نوافق على استكشاف السبل الكفيلة بإضفاء الطابع الرسمي على العلاقات بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتؤيد الدول الأعضاء في الرابطة التنفيذ الكامل لبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، من أجل كبح التدفق غير المشروع لتلك الأسلحة المميتة التي تحصد أرواح الملايين في جميع أنحاء العالم.

كما تلاحظ الدول الأعضاء في الرابطة، التصديق الخمسين على معاهدة تجارة الأسلحة ودخولها حيز النفاذ في نهاية المطاف في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. ومع ذلك، نود أن نؤكد على حق وسلطة كل دولة ذات سيادة باستعمال الأسلحة التقليدية بما يتناسب مع الحاجة إلى حماية أمنها الداخلي وسلامتها الإقليمية

وترحب الدول الأعضاء في الرابطة بالجهود الرامية إلى تفعيل المركز الإقليمي للأعمال المتعلقة بالألغام التابع لآسيان، الذي يعمل بوصفه مركز امتياز إقليمي للدول المعنية الأعضاء في الرابطة، في معالجة الجوانب الإنسانية للمتفجرات من مخلفات الحرب.

وإذ تدرك التحديات العالمية في فضاء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تقر آسيان بأن زيادة الجهود الدولية ضرورية لتحسين أمن فضاء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وللتوصل إلى فهم مشترك بشأن القواعد التي تنطبق على سلوك الدولة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الفضاء. ولذلك، فإننا نشدد على الحاجة إلى وضع تدابير لمعالجة خطأ التصور والحسابات، بما في ذلك وضع إطار لإدارة الحوادث أو الأحداث المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي لها أهمية المحتملة بالنسبة للأمن الإقليمي، والاستجابة لها.

وكثيراً ما قيل أن جهود نزع السلاح صعبة للغاية في الأوقات العادية، ولكنها أكثر صعوبة من ذلك بكثير في وقت الأزمات. ويجب ألا نسمح للأزمات العالمية المتعددة التي نواجهها أن تحول انتباهنا وتركيزنا بعيدا عن المهمة المباشرة الحالية، وهي القضاء التام والكامل على جميع الأسلحة النووية. ولا زالت مهمتنا صالحة اليوم مثلما كانت صالحة قبل أكثر من أربعة عقود.

السيد تشارلز (ترينيداد وتوباغو) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الدول الـ ١٤ الأعضاء في الجماعة

الكاريبية أثناء هذه المناقشة العامة بشأن جميع بنود نزع السلاح والأمن الدولي.

نهنئكم، سيدي الرئيس، بانتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى. تعرب الجماعة الكاريبية عن سرورها بأن إحدى دولنا الأعضاء، من خلالكم سيدي، قد حازت على ثقة الدول الأعضاء في اللجنة لتصبح رئيستها في الدورة التاسعة والستين. كما نؤيد انتخاب أعضاء المكتب الآخرين ونقر بذلك. وكونوا على يقين من دعم الجماعة الكاريبية للتوصل إلى نتائج ناجحة لمداولات اللجنة الأولى في هذه الدورة. نعرب أيضا عن تقديرنا للممثل الدائم لليبيا، رئيس اللجنة الأولى خلال الدورة الثامنة والستين.

ونؤيد البيان الذي ألقاه ممثل جمهورية إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز في وقت سابق خلال هذه الجلسة.

وقد اضطر المجتمع الدولي إلى الاعتراف في الأشهر الأخيرة بأن البيئة الأمنية العالمية المتغيرة باستمرار، جعلت كل دولة أو مجموعة من الدول، كبيرها وصغيرها، عرضة لآثار الإرهاب الدولي، وزيادة تأثير الجهات الفاعلة من غير الدول، وانتشار التهديدات الجديدة وتصعيد الصراعات والنزاعات بين الدول. وتدركون، سيدي الرئيس، في ظل هذه الأجواء، أن الجماعة الكاريبية ترغب في التأكيد على أن المسؤولية الرئيسية للأمم المتحدة هي صون السلم والأمن الدوليين. وبالتالي، فإن هذا الدور الخاص للأمم المتحدة يتسم بالأهمية بالنسبة للدول الصغيرة مثل دول الجماعة الكاريبية، نظرا لأن التنمية المستدامة في منطقتنا دون الإقليمية ترتبط ارتباطا وثيقا بسلامة شعبنا وأمنه.

وبناء على ذلك، تشجع الجماعة الكاريبية جميع الدول بقوة على إبداء الإرادة السياسية لمواصلة جهود نزع السلاح وعدم الانتشار في سياق معاهدات الأمم المتحدة وغيرها من المعاهدات المتعددة الأطراف ذات الصلة التي أبرمتها جميع الدول الأعضاء.

وتجلى تعزيز الإرادة السياسية لأسرة الأمم المتحدة منذ عهد ليس ببعيد عندما شهدنا بلوغ العتبة المطلوبة بالحصول على الخمسين تصديقا اللازمة لبدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة. وتشعر الجماعة الكاريبية بارتياح بالغ بدخولنا فترة العد التنازلي التي تستمر لتسعين يوما لبدء نفاذ ذلك الصك التاريخي والكبير. ونحن في الجماعة الكاريبية نؤكد مجددا مرة أخرى على اقتناعنا بأنه بمجرد بدء نفاذ المعاهدة يمكنها أن تسهم إسهاما كبيرا في الحد من معاناة العديد من مواطنينا ومعاناة عدد لا يحصى من الناس في جميع أنحاء العالم، ولا سيما النساء والأطفال الذين يعيشون يوميا تحت التأثير الفتاك والمدمر للاتجار غير المنظم بالأسلحة التقليدية. ويسر الجماعة الكاريبية أن تعلن أن اثنتين من دولنا – هما كومنولث جزر البهاما وسانت لوسيا – قد رفعتا عدد التصديقات في منطقتنا إلى ثمانية تصديقات، الأمر الذي يجعلنا ثاني تجمع إقليمي لديه أكبر عدد من التصديقات، بعد الاتحاد الأوروبي. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن جميع الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية قد وقعت على معاهدة تجارة الأسلحة.

ونرى أن بدء نفاذ المعاهدة سيتطلب أن تلتزم الدول الأطراف باتخاذ قرارات هامة لتنفيذ أحكام المعاهدة في المؤتمر الأول للدول الأطراف في المعاهدة، الذي يبدو من المحتمل أن يعقد بحلول منتصف عام ٢٠١٥. ومن القرارات التي يتعين اتخاذها تحديد موقع أمانة المعاهدة. وقبل أكثر من عام، أعلن رئيس وزراء ترينيداد وتوباغو، صاحب المقام كاملا بيرساد – بيسيسار، ترشيح البلد، الذي أقرته الجماعة الكاريبية، ليستضيف مقر الأمانة في بورت أوف سبين. وقد حظي ذلك العرض بتأييد جميع دول الجماعة وقد تلقى حتى الآن الدعم من عدد من الدول من مختلف المناطق. ونرى أن موقع الأمانة

في ترينيداد وتوباغو، في منطقة الجماعة الكاريبية، من شأنه أن يعطي معنى حقيقيا لمبدأ التوزيع الجغرافي العادل في المواقع الرئيسية العالمية والهيئات المنشأة بموجب معاهدات.

لقد وُصفت الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بأنها أسلحة دمار شامل في منطقتنا. وهناك ما يقرب من ٧٠ في المائة من عمليات القتل التي وقعت في منطقتنا دون الإقليمية ارتكبت نتيجة استخدام الأسلحة النارية اليدوية. وتعد تلك الأسلحة أيضا من الأسلحة المفضلة في حالات العنف المسلح، وتشكل أداة رئيسية ومحركا للعنف المسلح، بما في ذلك العنف الذي تمارسه العصابات والجريمة المنظمة. وبصفتها منطقة تضررت بشدة من الاتجار بالأسلحة الصغيرة – كما تعلمون سيدي الرئيس – تعتبر الجماعة الكاريبية برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه أداة هامة في حشد التعاون الدولي للحد من الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، في جملة أمور.

ولذلك السبب، شاركت الجماعة بنشاط في اجتماع الدول الأطراف الذي يعقد كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل. أما موقف منطقتنا دون الإقليمية الموحد بشأن جميع جوانب تنفيذ برنامج العمل والصك الدولي الذي يمكن الدول من تحديد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوقة، فقد ورد في ورقة عمل الجماعة الكاريبية التي استرشدت بها مداولاتنا خلال الاجتماع الأخير للدول الذي يعقد مرة كل سنتين. وقد صيغ موقفنا في سياق استراتيجية الجماعة الكاريبية فيما يتعلق بالجريمة والأمن لعام ٢٠١٣، التي اعتمدها رؤساء الحكومات في منطقتنا، وهي وثيقة تقدم توجيهات واضحة للعمل المنسق بشأن الجريمة والأمن في منطقتنا دون الإقليمية.

وفيما يتعلق بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار، تود الجماعة الكاريبية أن تذكر بكلمات الأمين العام بان كي – مون التي ألقاها في اليوم الدولي الأول للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، الذي تم الاحتفال به في ٢٦ أيلول/سبتمبر:

”وبالتالي، فإن نزع السلاح النووي ليس حلما مثاليا، ولكنه ضرورة ملحة لتلبية المصالح الأمنية الحقيقية للإنسانية جمعاء“.

وتؤيد الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية ذلك البيان تأييدا تاما. ونأسف لحقيقة أنه على الرغم من انقضاء أربعين عاما منذ دخول معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حيز النفاذ، لا يزال المجتمع الدولي في وضع لا يسمح له بإجراء مفاوضات بحسن نية بشأن نزع السلاح النووي. وترى الجماعة الكاريبية أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يغتنم الفرصة، قبل أشهر قليلة من عقد المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥، لاتخاذ قرارات حاسمة بشأن مكان الأسلحة النووية في العالم. ومن الأهمية بمكان رسم الخط الفاصل بين الأنشطة النووية المحظورة والمسموح بها بوضوح وبصورة لا رجعة فيها.

وحيث إن الدول تؤيد تأييدا كاملا سيادة القانون في تعزيز السلام والأمن الدوليين وصونهما، تعتقد الجماعة اعتقادا راسخا بالرأي القائل بأن استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها يمثل جريمة ضد الإنسانية وانتهاكا للقانون الدولي، بما فيه القانون الدولي الإنساني، وميثاق الأمم المتحدة. وتفخر الجماعة الكاريبية بأن تكون جزءا من أول منطقة مكتظة بالسكان في العالم تعلن نفسها منطقة خالية من الأسلحة النووية، عملا بمعاهدة تلاتيلولكو التي أنشأت وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ولذلك تدعو دولنا للتعاون المتعدد الأطراف في مجالي عدم

الانتشار وتعزيز التعاون الدولي للأغراض السلمية، على النحو المتوخى في قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) . كما نشجع الدول التي كلفت بتنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) على الوفاء بالتزاماتها الملزمة قانونا بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة.

وترى الجماعة الكاريبية أن أي خطاب بشأن الأسلحة النووية لا يكتمل بدون الاعتراف بالآثار الإنسانية لتلك الأسلحة، الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠. وترحب الجماعة الكاريبية بتزايد الاهتمام العالمي بالمسألة، بما في ذلك من خلال الاجتماعات التي عقدت في النرويج عام ٢٠١٣ والمكسيك في شباط/فبراير من هذا العام. ونتطلع إلى الاجتماع الذي سيعقد في كانون الأول/ديسمبر في النمسا، إذ إنه سيوفر فرصة أخرى للحكومات والمجتمع المدني للبدء في مداولات بشأن التدابير الموجهة نحو حظر الأسلحة النووية.

وتؤكد الجماعة الكاريبية مجددا معارضتها القوية لشحن النفايات النووية عبر البحر الكاريبي. فلا يزال ذلك النشاط يشكل تهديدا للأمن، والسلامة، والتنمية المستدامة في المنطقة، ويتناقض مع مركز البحر الكاريبي بوصفه منطقة سلام، الأمر الذي كثيرا ما تم الإعلان عنه. وفي هذا الصدد، لا نزال نشعر في الجماعة الكاريبية بالقلق حيال الآثار الضارة والطويلة الأجل لأي حوادث قد تحدث فيما يتعلق بشحنات النفايات النووية في بحارنا. ولذلك، ندعو جميع المعنيين إلى مواصلة إجراء حوار مباشر مع الجماعة الكاريبية، ليس فقط في الوكالة الدولية للطاقة الذرية ولكن في الآليات التي أنشأتها الأمم المتحدة أيضا.

أما التزام الجماعة الكاريبية الطويل الأمد بالعمل في بيئة متعددة الأطراف لمعالجة التهديدات التي تفرضها أسلحة الدمار الشامل فقد جرى التأكيد عليه بتصديقنا على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، وغيرهما من المعاهدات التي تتناول مسألة أسلحة الدمار الشامل.

واستفادت الجماعة الكاريبية من دعم الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تعزيز قدراتنا من خلال تبادل أفضل الممارسات ونقل التكنولوجيا. وقد استفدنا أيضا من منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح في تنفيذ التزاماتنا القانونية الملزمة التي تنبع من تلك المعاهدات.

وقد قدمت ترينيداد وتوباغو مشروع قرار بشأن المرأة ونزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة على مدار السنوات القليلة الماضية، بدعم من أعضاء الجماعة الكاريبية وعدد من البلدان الأخرى. ونعتزم القيام بذلك مرة أخرى خلال هذه الدورة للجنة. وفي هذا الصدد، نرحب بتقرير الأمين العام عن تنفيذ الدول الأعضاء للقرار ٣٣/٦٨، بشأن هذه المبادرة الهامة، ولا سيما الإحاطة علما بالإجراءات المتخذة على الصعيدين الوطني والإقليمي، وكذلك في إطار منظومة الأمم المتحدة، لتعزيز مشاركة المرأة في جميع عمليات اتخاذ القرارات المتعلقة بمسائل نزع السلاح، وعدم الانتشار، وتحديد الأسلحة، ولا سيما فيما يتعلق بمنع وتقليص العنف المسلح والنزاع المسلح.

وفي الختام، أود أن أذكر الأعضاء بأن اللجنة الأولى لديها فرصة أخرى للمشاركة في حوار تقدمي وبدء مفاوضات ذات مغزى بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار والبنود الأخرى المدرجة في جدول أعمال الأمن الدولي، الأمر الذي ينبغي لنا القيام به لمساعدة الجمعية العامة في جعل العالم مكانا آمنا للأجيال الحالية والمقبلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للبيانات التي يدلى بها بصفات وطنية، أود أن أذكر الوفود بمدة العشر دقائق المحددة.

السيد توندا (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها بصفتي الوطنية، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة أعمال اللجنة الأولى. ويسر المكسيك أن ترى بلدا من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يتولى مسؤولية قيادة اللجنة الأولى. ويظل وفد بلدي رهن إشارتكم للمساعدة في أداء واجباتكم.

وأود أن أبدأ بالإشادة ببعض التطورات الإيجابية التي جرت في مجال نزع السلاح منذ الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة.

إن العمل المثمر لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في العملية العسيرة والصعبة لضمان الامتثال لبرنامج تدمير الأسلحة الكيميائية ومرافق إنتاج هذه الأسلحة في سوريا قد أظهر القيمة التاريخية للحظر القانوني لأسلحة الدمار الشامل ولحظر استخدامها. وتحقيقا لإزالة الترسانات الكيميائية السورية وتدميرها بالكامل، قبل بضعة أيام من الموعد النهائي الذي حدده مجلس الأمن، نرى جهودا جماعية عظيمة ترمي إلى المضي قدما نحو بناء عالم يسوده السلام يرتكز على القانون الدولي والمؤسسات الدولية، وليس على أسلحة الدمار الشامل. ويشكل النظام المنشأ بموجب اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية أعلى معايير التحقق التي وضعناها بصورة جماعية فيما يتعلق بنزع السلاح.

فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، فقد سر المكسيك كثيرا عقد المؤتمر الاستعراضي الثالث للدول الأطراف في اتفاقية حظر استخدام وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، في حزيران/يونيه في مابوتو. واتفقت فيه الدول الأطراف على أن تدرج في الإعلان السياسي إشارة إلى عام ٢٠٢٥ باعتباره موعدا نهائيا لتحقيق التوصل إلى عالم خال من الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وينبغي النظر إلى ذلك التاريخ باعتباره هدفا يتعين الوصول إليه وطموحا ينبغي أن نواصل العمل نحو تحقيقه. كما أنه يمثل دعوة إلى مواصلة الجهود الرامية إلى زيادة التأثير على أرض الواقع. وبالنسبة للمكسيك، يمثل إدراج هذا الموعد النهائي تقارب في مواقف المجتمع الدولي من أجل تحقيق نفس الهدف، وينبغي أن يكون ذلك هو نقطتنا المرجعية والمثال الذي نحتذي به في القضايا الأخرى المدرجة في جدول أعمال نزع السلاح.

وفيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فإن الاجتماع الخامس الذي تعقده الدول مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه كان غاية في الأهمية لضمان أن تحقق دورة الاستعراض الجديدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨ نتائج ملموسة، ولا سيما في مجال القضاء على العنف المسلح وضد توافر الأسلحة، من بين مسائل أخرى.

وفي ذلك الصدد، يمثل اعتماد معاهدة تجارة الأسلحة معلما تاريخيا. وتمثل وتيرة التصديق – وبالتالي الغاية المتمثلة في البدء المبكر بنفاذ المعاهدة في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر هذا العام – أمرا غير مسبوق ودليلا على الإرادة الجماعية لتشكيل الجهود العالمية الأولى الرامية إلى تنظيم التجارة المشروعة في الأسلحة التقليدية ووضع إطار قانوني للمسؤولية عن عمليات النقل الدولي لهذه الأسلحة والشفافية في إجرائها. وسيساعد تنفيذ المعاهدة في مواجهة مشكلة الاتجار غير المشروع – بتناول أحد عناصره الأساسية – بطريقة من شأنها أن تعترف بشرعية عمليات نقل مجموعة واسعة النطاق من الأسلحة التقليدية. وسيساعد ذلك على الحد من عمليات تسريب تلك الأسلحة إلى السوق غير المشروعة.

وأمامنا فرصة في الأمم المتحدة لإحراز تقدم ملموس في تحديد الأسلحة التقليدية، وجعل العالم أكثر أمنا. وستستضيف المكسيك في عام ٢٠١٥ المؤتمر الأول للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، وبهذه المناسبة ستتاح لنا الفرصة لاتخاذ قرارات من أجل وضع إطار عمل مؤسسي وإجراءات النظام المنشأ بموجب معاهدة. وهذا من شأنه تمكين الدول الأطراف من تعزيز الاتجار المسؤول بالأسلحة التقليدية وتجنب إساءة استخدامها أو تسريبها إلى السوق غير المشروعة.

وعلى الرغم من وجود تلك الأمثلة المشجعة على التقدم المحرز، فإننا لا نزال نسمع أصواتا تحاول تبرير وجود أسلحة الدمار الشامل بوصفها ضامنا للأمن. وعلى الرغم من أن الترسانات النووية قد شهدت عمليات تخفيض جلية بالمقارنة مع العدد الذي كان قائما أثناء فترة الحرب الباردة، فمن غير المقبول وغير المبرر أن يظل هناك نحو ١٦٠٠٠ من الأسلحة النووية – العديد منها جاهز للتفجير – تملكها حفنة من البلدان التي تدعي أن أمن بعض الدول أهم من أمن بقية العالم.

ويساورنا بالغ القلق لأنه بعد مضي أكثر من أربعة عقود على بدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لم تنفذ حتى الآن الالتزامات والتعهدات الناشئة من المعاهدة، لا سيما تلك المتعلقة بنزع السلاح النووي. ومن المثير للقلق أيضا أن نرى تهاون بعض قطاعات المجتمع الدولي إزاء حقيقة أن آلية نزع السلاح لا تفي بالولاية المسندة إليها من الجمعية العامة. والحقيقة أن هناك تفسيرا متحيزا لقاعدة توافق الآراء تتيح لستة من أعضاء مؤتمر نزع السلاح ممارسة حق النقض بحكم الواقع. وقد أدى ذلك إلى إغراق المؤتمر في حالة مشينة من الشلل لأكثر من ١٨ عاما.

ويجب أن نواصل تناول مسألة الأسلحة النووية من منظور اليوم ويجب أن نقيس آثار تلك الأسلحة في مجتمع عالمي مترابط بمعايير مجتمع القرن الحادي والعشرين، لا بمعيار نماذج الحرب الباردة. ومع زيادة توافر الدراسات والبحوث العلمية اليوم، أصبح التفكير الحديث ضرورة، من جانب الدول والمنظمات الدولية والعلماء والمجتمع المدني، التفكير في الآثار المترتبة عن القيام بتفجير نووي على البيئة، وعلى صحة البشر والحيوانات والنباتات على الصعيد العالمي، وعلى تغير المناخ، والأمن الغذائي، وتنمية الاقتصاد، وحالات تشريد البشر، والأبعاد الأخرى للتنمية، سواء كان ذلك التفجير عن قصد أو غير قصد.

وقد عقد المؤتمر الدولي الثاني المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية في نايارِيت، بالمكسيك، يومي ١٣ و ١٤ شباط/فبراير، لمتابعة العملية التي بدأت في أوسلو عام ٢٠١٣. وفي ذلك الاجتماع تم الاتفاق على الشكل الذي، للأسف، لم يكن ممكنا في محافل نزع السلاح المتعددة الأطراف في الأمم المتحدة. وقد أتاح ذلك الشكل فرصة للحكومات والمنظمات الدولية والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني للاستماع إلى الآراء على قدم المساواة.

وقد أدت زيادة الوعي بالآثار والعواقب الإنسانية المدمرة للأسلحة النووية إلى زيادة فهم الحاجة إلى القضاء على خطر التفجيرات العرضية أو المتعمدة والحرب النووية. وتوافق المكسيك على قرار حكومة النمسا بعقد المؤتمر الثالث الذي سيعقد في ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر في فيينا، وتؤيد ذلك القرار. وستشارك المكسيك في المؤتمر، ونشجع الأعضاء على الحضور ومواصلة تلك العملية اللازمة للتفكير بشأن الآثار الرهيبة للأسلحة النووية. ويمثل ذلك أمرا بالغ الأهمية بالنظر إلى أن الأسلحة النووية يجب ألا تستخدم مرة أخرى على الإطلاق من قبل أي جهة تحت أي ظرف من الظروف. وسيمثل استخدامها انتهاكا للقانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني، ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. كما سيعد جريمة حرب.

وتود المكسيك أن تسترعي انتباه المجتمع الدولي إلى حقيقة أن الأسلحة النووية ليست سوى أسلحة دمار شامل لا تخضع لحظر صريح بموجب القانون الدولي. وهناك ١١٦ بلدا من البلدان الأطراف في معاهدات أنشأت مناطق خالية من الأسلحة النووية في العالم قد اتخذت خطوات في هذا الصدد، بحظر الأسلحة النووية على الصعيد الإقليمي ووضع أسس عالم خال من الأسلحة النووية، كما كان قبل عام ١٩٤٥.

وينبغي لدورة الجمعية العامة هذه – التي تأتي قبل عام من الذكرى السنوية السبعين للأمم المتحدة – أن تكون إطارا يتشارك فيه المجتمع الدولي في ممارسة جماعية للتفكير بشأن ما إذا كانت المرحلة الحالية تؤيد التقاعس أم أنها على العكس من ذلك فرصة مناسبة للاستحضار علة وجود المحافل المتعددة الأطراف والقانون الدولي. وترى المكسيك أنه يمكن للمنظمة تيسير التوصل إلى اتفاقات في أوقات الأزمات والنزاعات وتشجيعها. ونحث الأعضاء على الاستفادة من أعمال اللجنة الأولى للتذكير بأن هذه المنتديات ينبغي أن تؤدي إلى التوصل إلى نقاط تقارب، وليس العداء فيما يتعلق بنزع السلاح والسلام والأمن، ولذلك من الضروري التذكير بأن نزع السلاح يمثل أمرا ضروريا ولا غنى عنه لكفالة تحقيق السلام والأمن للجميع.

السيدة غوتمولر (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أهنئكم، السفير راتراي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى خلال الدورة التاسعة والستين. وتتعهد الولايات المتحدة بدعم قيادتكم ودعم عمل هذه اللجنة. فنحن على يقين من أننا معا يمكننا أن نجعل هذه الدورة تضعنا على الطريق الصحيح لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥.

و إذ نبدأ أعمالنا، من المهم أن نتذكر سبب وجودنا هنا. فإننا – كما قلت مرارا – بصدد قطع طريق طويل وشاق، ونواجه عقبات تبطئ من وتيرة التقدم، تظهر اليوم بجلاء أكثر من الماضي. وإننا نمضي قدما لأننا نعلم أنه لا يمكننا تحقيق السلامة والأمن للأجيال القادمة عن طريق العمل الجاد للحد من التهديد الذي تشكله أسلحة الدمار الشامل إلا بمواصلة التزامنا بذلك. هذا هو ما يدفع سياستنا ويوجهها. إنه الشعور الكامن وراء خطاب الرئيس أوباما في براغ عام ٢٠٠٩. وهذا هو ما نأمل مخلصين أن يرشد طريق جميع الدول الممثلة هنا.

وفي حين أننا قد أنجزنا الكثير على مدار السنوات الخمس الماضية، فإننا لا ننوي بتاتا الكف عن جهودنا الرامية إلى الحد من دور الأسلحة النووية وعددها، وزيادة الثقة والشفافية، وتعزيز عدم الانتشار، والتصدي لتحديات الامتثال.

وبشأن هذه النقطة الأخيرة، أود التشديد على أن الامتثال يشكل عنصرا أساسيا من عناصر تحقيق السلام والأمن الدوليين. وهذا هو السبب في أن تقدمت الولايات المتحدة مرة أخرى بمشروع قرارها الذي تقدمه كل ثلاث سنوات بشأن الامتثال لاتفاقات والتزامات عدم الانتشار، والحد من الأسلحة، ونزع السلاح. ويسعى مشروع القرار الذي نقدمه بشأن الامتثال إلى تجسيد توافق الآراء العالمي بشأن ذلك الموضوع الهام وتعزيزه. ونرحب بتقديم أقصى قدر من الرعاية والدعم له، ونأمل في أن يعتمد بدون تصويت.

وينبغي لنا أن ننظر في التحديات التي تواجهنا اليوم باعتبارها تذكيرا قويا بأن عملنا أكثر أهمية من أي وقت مضى. ويجب علينا جميعا، أولا وقبل كل شيء، أن نوفر دعما قويا لحجر الزاوية في نظام عدم الانتشار، وهو معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويمثل نجاح المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ إحدى أولويات الولايات المتحدة. ونشجع جميع الأطراف على الانضمام إلى الولايات المتحدة لوضع أهداف واقعية وقابلة للتحقيق. إن معاهدة عدم الانتشار تربط الدول بمصلحة مشتركة تتمثل في منع الانتشار النووي واستخدام

الأسلحة النووية. وما يواجه المعاهدة من تحديات إنما هي تحديات حقيقية، ولكن المعاهدة أهم بكثير من أن تفشل أو أن تصبح رهينة لمطالب غير عملية أو برامج سياسية لا تحظى بتوافق الآراء.

ويشكك البعض في دعم الولايات المتحدة لنزع السلاح النووي. وإنه لخطأ. فنحن ما زلنا ملتزمين التزاما راسخا بالمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار وبتحقيق السلام والأمن في عالم خال من الأسلحة النووية. وقد أوضحت الولايات المتحدة استعدادها لمناقشة إجراء المزيد من التخفيضات النووية مع الاتحاد الروسي، ولكن إحراز تقدم يتطلب شريكا يرغب في ذلك ومناخا جيدا لتحقيق ذلك.

وستواصل الولايات المتحدة توضيح أن نظم تحديد الأسلحة وما يقابلها من تخفيضات نووية قد خدم العالم كثيرا لأكثر من ٤٠ عاما. وبالطبع تتحمل الولايات المتحدة وروسيا مسؤوليات خاصة لحماية تلك النظم وصونها، حيث إن البلدين لا تزالا تمتلكان أكثر من ٩٠ في المائة من المخزون النووي العالمي.

وهناك جزء هام من ذلك النظام يتمثل في معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى. ويساور الولايات المتحدة قلق بالغ إزاء انتهاك روسيا لالتزاماتها بموجب تلك المعاهدة التاريخية. ونرى أن المعاهدة تفيد أمن الولايات المتحدة، وأمن حلفائنا، وأمن روسيا. ولهذا السبب نحث روسيا على تبديد مخاوفنا، والعودة إلى الامتثال، وضمان استمرار بقاء تلك المعاهدة الهامة. لقد حان الوقت للمضي قدما، لا للعودة إلى الوراء لأوضاع تعيد إلى الأذهان الحرب الباردة.

وبالرغم من تلك الجهود، ما برحت الولايات المتحدة والاتحاد الروسي ينفذان المعاهدة بنجاح فيما بينهما بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها. وعند انتهائنا من إنجاز ذلك، سيكون نشر الأسلحة النووية في أدنى مستوياته منذ خمسينات القرن العشرين. ويترجم ذلك إلى التخفيض بنسبة ٨٥ بالمائة في مخزونات الولايات المتحدة من الأسلحة النووية من ذروتها التي وصلت إليها في الحرب الباردة. ويشكل ذلك تقدما لا يقبل الجدل في نزع السلاح النووي.

ونحن إذ ننظر في التخفيضات المقبلة، يجب أن يكون تركيزنا منصبا على وضع تدابير مسؤولة يمكن الوثوق فيها والتحقق منها. وسوف نتعلم من تجاربنا السابقة – حالات النجاح والإخفاقات – وسنواصل المضي قدما بالاستناد في كل خطوة إلى الخطوة الأخيرة. وربما نكون بالفعل نضر أنفسنا عندما نفكر في نزع السلاح باعتباره سلما مجازيا، سلما يجب أن نصعده بطريقة رأسية. ولعل الأفضل التفكير في كيفية الربط بين الجداول والمجاري لتشكل أنهارا. فالأنهار القوية لا يمكن عكس مسارها؛ فهي تخترق الصخور الضخمة التي يبدو أنه لا يمكن اختراقها لتسير في طريقها حتى تصل إلى وجهتها النهائية. وبتفهم ذلك، يمكن للمرء أن يرى كيف ستتصل المهام الكثيرة التي تنتظرنا كل منهما بالآخر وبشكل مطرد، ولكنها بالتأكيد ترسم طريقا لا رجعة فيه صوب نزع السلاح.

ولا يمكن اختصار الطريق وصولا إلى النهاية والعدول عن الاضطلاع بالعمل الشاق في الإعداد للتحديات التقنية والسياسية المقبلة لنزع السلاح. فعلى سبيل المثال، يمكننا جميعا الاعتراف بأن التحقق سيزداد تعقيدا في حالة وجود أعداد أقل من الأسلحة النووية، في حين ستزداد المتطلبات لتحقيق الفعالية. وينبغي لنا جميعا – كل دولة موجودة هنا – تخصيص متسع من الوقت والجهد لمواجهة هذا التحدي على الفور. وكبداية، أوصي باستعراض البحث الأخير للمبادرة المتعلقة بالتهديد النووي بشأن آليات التحقق المستقبلية، وأشجع

الجميع على حضور المناسبة الجانبية التي ننظمها في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر بشأن الموضوع.

وتواصل الولايات المتحدة مشاركتها في مجموعة الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن بشأن مسألة نزع السلاح. لقد أنشأنا بشكل جماعي إطارا لتوافق الآراء للإبلاغ عن معاهدة عدم الانتشار، ظهر للمرة الأولى في دورة هذا العام للجنة التحضيرية للمعاهدة. ونواصل العمل بشأن وضع مسرد مصطلحات الأعضاء الخمسة الدائمين الذي من شأنه أن يزيد من التفاهم المتبادل. وسيساعد عمل هؤلاء الأعضاء المستمر على وضع تقنيات التفتيش البالغة الأهمية بموجب معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على تعزيز نظام التحقق الخاص بالمعاهدة.

ويسر الولايات المتحدة أن المملكة المتحدة ستستضيف المؤتمر السنوي السادس للأعضاء الخمسة الدائمين في مطلع العام المقبل. وأود أن أشدد على أن السرعة أقل أهمية من النتائج في تلك العملية. أما حالات التفاعل والتعاون فيما بين الأعضاء الخمسة التي تجري الآن فتمثل الأساس الذي ستستند إليه مفاوضاتهم المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح النووي. وهناك حاجة لتوافر الصبر والمثابرة من جانب جميع الأطراف، سواء فيما بين الأعضاء الخمسة الدائمين أو غيرهم. وهذا هو السبب في حرص الولايات المتحدة على العمل مع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من أجل زيادة الشفافية والمشاركة في عملية نزع السلاح. ويجب أن يساعدنا هذا التعاون في ضمان استمرار الرقم القياسي الذي قارب على ٧٠ عاما لم تستخدم فيها الأسلحة النووية إلى الأبد.

ونحن إذ نواصل جدول أعمال المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥، من المهم التركيز على كل الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار. وستسعى الولايات المتحدة لتقديم استعراض متوازن يتناول كلا منها. أما كفالة احترام ضمانات معاهدة عدم الانتشار واستمرار استخدام الطاقة للأغراض السلمية فلا تقل أهمية بالنسبة لنزع السلاح عن تخفيضات الأسلحة النووية في المستقبل. وينبغي عدم السكوت على انتهاكات المعاهدة، بل إنها تتطلب أن نوليها اهتمامنا، وذلك لأن ركائز المعاهدة يعزز كل منها الآخر، وتنفيذ كل منها يمثل مسؤولية مشتركة.

ونحن إذ نقترب من عقد المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥، ستركز الولايات المتحدة جهودها على عدد من المسائل الأخرى. فسوف ندعم الضمانات الملزمة قانونا ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها في إطار بروتوكولات المعاهدات الخاصة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية. وقد سرنا التوقيع على البروتوكول الملحق بالمعاهدة بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا في أيار/مايو. وسنواصل العمل مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا من أجل توقيع البروتوكول الملحق بالمعاهدة. ويمثل إنفاذ بروتوكولات جميع المناطق الإقليمية الخمس أولوية عليا.

وستواصل الولايات المتحدة مع شركائها من دول ٥+١ السعي إلى اتخاذ خطوات ملموسة ويمكن التحقق منها لضمان أن يكون برنامج إيران النووي مقتصرا على الأغراض السلمية حصرا.

وتحرص الولايات المتحدة على بدء مفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وهو اتفاق معترف بكونه خطوة حيوية وضرورية في نزع السلاح المتعدد الأطراف. وينبغي للدول التي لا تزال تعرقل تلك المفاوضات أن تنظر في مدى زيادة إجراءاتها للأخطار النووية وعرقلة نزع السلاح النووي. وخلال اعتماد القرار ٥٣/٦٧ هذا العام، الذي بدأ في إطار هذه الهيئة بقيادة كندا، اجتمع فريق من الخبراء الحكوميين بشأن إبرام معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ويحدونا الأمل في أن يشير فريق الخبراء في تقريره

النهائي إلى أنه قد توصل أخيرا لكسر الجمود لكي نتمكن من الشروع في التفاوض بشأن هذه المعاهدة الهامة.

وستواصل الولايات المتحدة تهيئة الظروف التي من شأنها أن تساعدنا على التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وقد شدد وزير الخارجية جون كيري ووزير الطاقة إرني مونيز مؤخرا على الحاجة إلى بدء نفاذ المعاهدة في نهاية المطاف. ونحن إذ نركز على التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في الولايات المتحدة، فإننا ندعو الدول السبع الأخرى المدرجة في المرفق ٢ إلى إنجاز عمليات التصديق دون تأخير. فقد حان الآن وقت العمل. وتطلب الولايات المتحدة أن يواصل جميع الموقعين على المعاهدة التزامهم بتقديم الدعم لنظام فعال وتشغيلي ومستدام للتحقق من الامتثال للمعاهدة. كما نتطلع إلى المشاركة في التمرين الميداني المتكامل المقبل للمعاهدة في الأردن.

وأرى أن وقتي قد انتهى، لذلك سوف أختتم ملاحظاتي عند هذه النقطة بتقديم ملخص على النحو التالي. لا يكفي أن تكون هناك إرادة للسعي إلى تحقيق عدم الانتشار ونزع السلاح، فأمامنا طريق لتحقيق ذلك. وسنحتاج لجميع الأدوات المتاحة لدينا – الدبلوماسية والقانون والعلوم والتكنولوجيا والتعاون الاقتصادي – وأكثر منها. ويتعين علينا أن نتحاشى الحجج التي نحن في غنى عنها والغرور والألعاب السياسية. وسنحتاج إلى توافر الشجاعة والمثابرة من أجل التخلص من هذه المشكلة يوما بعد يوم، وشهرا بعد شهر، وسنة بعد سنة.

لقد انتهيت من جميع ملاحظاتي، المقدمة إلى الزملاء، وآمل أن يستمتع الجميع بقراءة ما تبقى منها.

السيد فارما (الهند) (تكلم بالإنكليزية): يسعد وفد الهند أن يهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى ويؤكد لكم دعمه وتعاونه الكاملين.

ونؤيد البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز في وقت سابق من هذه الجلسة.

لقد أكد رئيس الوزراء ناريندرا مودي في خطابه أمام الجمعية العامة في ٢٧ أيلول/سبتمبر (انظر A/69/PV.15) على إيمان الهند الراسخ بتعددية الأطراف وحث على مضاعفة الجهود المبذولة لتحقيق نزع السلاح وعدم الانتشار.

ويتسق دعم الهند للإزالة الكاملة للأسلحة النووية مع الأولوية العليا وهي الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي المتفق عليه بتوافق الآراء في الوثيقة الختامية (A/S-10/2) للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. وبصفتنا دولة حائزة للأسلحة النووية، فإن التزامنا بنزع السلاح النووي بصورة عالمية وغير تمييزية ويمكن التحقق منها لا يزال ثابتا. ويمكن تحقيق ذلك الهدف بعملية تدريجية تستند إلى التزام عالمي وإطار متعدد الأطراف متفق عليه على الصعيد العالمي ويتسم بعدم التمييز. ويمكن أن تسهم جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية في المشاركة في حوار يهدف إلى بناء الثقة والأمان، بالحد من الدور البارز للأسلحة النووية في الشؤون الدولية والعقيدة الأمنية، وبدعم المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح النووي ومنع الانتشار من جميع جوانبه. وفي ظل الظروف الراهنة، لا يمكن المبالغة في تقدير دور هذه الخطوات في مجال تعزيز الثقة على الصعيد العالمي.

ونحن إذ ننتظر إزالة الأسلحة النووية على الصعيد العالمي، فقد تقدمت الهند عام ٢٠٠٦ بورقة عمل بشأن نزع السلاح النووي، وعدد من المقترحات للحد من مخاطر السلاح النووي وأخطاره من جميع جوانبه. وتعتبر الهند أن مؤتمر نزع السلاح يمثل المحفل الملائم للشروع في مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي. وقد أيدنا القرار ٣٢/٦٨ وورقة العمل CD/1999، المقدمة من الدول الأعضاء المنتمية إلى مجموعة الـ ٢١ الذي

طلب بدء مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن إبرام اتفاقية شاملة للأسلحة النووية.

ودون المساس بموقفنا بشأن نزع السلاح النووي، تؤيد الهند بدء مفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في إطار مؤتمر نزع السلاح على أساس ولاية شانون، وتشاطر الكثيرون خيبة الأمل إزاء استمرار تجميد هذه المفاوضات. ونأمل أن يؤدي العمل الجاري الذي يضطلع به فريق الخبراء الحكوميين عملا بالقرار ٥٣/٦٧ إلى التمكين من بدء مفاوضات معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في وقت مبكر في مؤتمر نزع السلاح على أساس الولاية المتفق عليها الواردة في الوثيقة CD/1299.

ولإذ أن الهند أحد المسؤولين عن الطاقة النووية، فهي لا تزال – في عقيدتها النووية – تشدد على سياسة الحد الأدنى من الردع ذي المصداقية مع موقف عدم البدء باستعمال الأسلحة النووية وعدم استعمالها ضد الدول غير الحائزة لها. وما برحنا ملتزمين بالإبقاء على الوقف الطوعي من جانب واحد لتجارب التفجيرات النووية. وقد صدقت الهند في تموز/يوليه على البروتوكول الإضافي الذي وقعنا عليه في عام ٢٠٠٩. وقد أسهمت الهند في الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز الغايات والأهداف العالمية لعدم الانتشار، بما في ذلك من خلال وضع ضوابط فعالة على الصادرات. ويمثل حصول الهند على عضوية النظم المتعددة الأطراف لمراقبة الصادرات الخطوة المنطقية التالية.

كما شاركنا في الجهود المبذولة في الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتعزيز معايير السلامة والأمن النوويين، وأسهمنا في نجاح مؤتمر قمة الأمن النووي الذي عقد في لاهاي في آذار/مارس. ونظرا للزيادة السريعة في الأشهر الأخيرة في عدد الجهات الفاعلة المسلحة من غير الدول والجماعات الإرهابية، ينبغي للمجتمع الدولي ممارسة أقصى درجات اليقظة من أجل منع هذه الجماعات من الحصول على أسلحة الدمار الشامل والمواد والتكنولوجيات ذات الصلة.

أما اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة فتعدان من الأمثلة الهامة على المعاهدات العالمية غير التمييزية من أجل القضاء التام على كل فئات أسلحة الدمار الشامل. وفي حين أن الهند لم تنجز التزاماتها بشأن تدمير المخزونات، فإن تدمير الدول الأخرى للمخزونات المتبقية في الوقت المناسب يعد أمرا حاسما من أجل دعم مصداقية الاتفاقية وسلامتها.

وقد أسهمت الهند في الجهود الدولية التي تقودها الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية المعلنة في سوريا. وما برحت الهند تشارك بنشاط في العمل الذي يجري فيما بين الدورات في إطار اتفاقية الأسلحة البيولوجية. ونشاطر الاهتمام الواسع النطاق بين الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية بتعزيز فعالية تنفيذ الاتفاقية وتحسينها عن طريق بروتوكول يتم التفاوض بشأنه من أجل ذلك الغرض.

وبصفتنا دولة رئيسية مرتادة للفضاء، فإن الهند لديها مصالح إنمائية وأمنية حيوية في الفضاء. وتؤيد الهند تعزيز النظام القانوني الدولي لحماية وحفظ إمكانية وصول الجميع إلى الفضاء والحيلولة دون تسليح الفضاء الخارجي، دون استثناء. ونؤيد النظر في موضوع منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي في مؤتمر نزع السلاح. وبالنسبة لتدابير الشفافية وبناء الثقة في الأنشطة التي تجري في الفضاء الخارجي، فإنها وإن لم تكن بديلا عن الصكوك الملزمة قانونا، يمكنها أن تضطلع بدور تكميلي ومفيد. وينبغي للمناقشات التي ستجرى بشأن مشروع المدونة الدولية لقواعد السلوك لأنشطة الفضاء الخارجي أن تكون

شاملة، من الناحية العملية ومن حيث المضمون، لضمان التوصل لنتيجة يمكن أن تحظى بقبول عالمي.

وقد زادت مختلف الأحداث التي جرت هذا العام من التركيز على بعض أوجه القصور في معاهدة تجارة الأسلحة التي أشارت إليها الهند أثناء المفاوضات، وهي عدم التوازن في الالتزامات بين الدول المصدرة والمستوردة، وما إذا كان يمكن للمعاهدة أن تُحدث أي تأثير يذكر على الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية واستخدامها غير المشروع من جانب الإرهابيين والجهات الفاعلة غير المشروعة من غير الدول، التي أصبحت الآن تشكل مصدرا رئيسيا من مصادر زعزعة الاستقرار الدولي. وتقوم الهند بإجراء استعراض شامل للمعاهدة من وجهة نظر مصالحنا في مجالات الدفاع والأمن والمصالح السياسية الخارجية. وتولي الهند أهمية لعملية اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر ومواصلة النظر، في ضوء أهداف الاتفاقية ووجهات نظرها بشأن المسائل المتعلقة بنظم الأسلحة المستقلة الفتاكة. ونرحب بالنتائج التي تم التوصل إليها بتوافق الآراء في الاجتماع الخامس الذي يعقد مرة كل سنتين بشأن تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي عقد في نيويورك في حزيران/يونيه.

وكما حدث في السنوات السابقة، ستقدم الهند ثلاثة مشاريع قرارات بعنوان ”اتفاقية حظر استعمال الأسلحة النووية“، و ”تخفيض الخطر النووي“، و ”تدابير لمنع الإرهابيين من حيازة أسلحة الدمار الشامل“، وكذلك مشروع مقرر بشأن دور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي ونزع السلاح. ونتطلع إلى إتاحة فرصة للحديث بالتفصيل عن بعض هذه المسائل أثناء المناقشة المواضيعية، بما في ذلك مسألة آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هناك طلب لأخذ الكلمة لممارسة حق الرد. وأود أن أذكر الأعضاء بأن الكلمات التي تُلقى ممارسة لحق الرد تحدد مدتها بعشر دقائق للكلمة الأولى، وخمس دقائق للكلمة الثانية وتلقيها الوفود من مقاعدها.

أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد إبراهيم (الجمهورية العربية السورية): سنة إثْر سنة ودورة تلو دورة في اللجنة الأولى، نسمع المراقب عن الاتحاد الأوروبي يكرر الادِّعاءات ذاتها التي لا أساس لها بشأن عدم الامتثال المزعوم من قِبَل سوريا لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية والادِّعاءات بشأن برنامج نووي مزعوم في سوريا. وبإصدار تلك الادِّعاءات، اعتمد الاتحاد الأوروبي مبدأ معيار واحد يسعى إلى الحماية ويغضُّ الطرف عن البرنامج العسكري الواضح جداً للأسلحة النووية لدى إسرائيل، الوحيد من نوعه في الشرق الأوسط.

وفيما يتعلق بالمزاعم التي لا أساس لها بشأن استخدام الأسلحة النووية في بلدي، تؤكد سوريا إدانتها الشديدة لمثل هذا الاستخدام المروِّع ضد المواطنين السوريين. ومن الواضح أنَّ أحداً ما يتجاهل كلياً استخدام تلك الأسلحة والمواد من قِبَل الدولة الإسلامية في العراق والشام نفسها ضدَّ الجنود في العراق مؤخراً، وقبل ذلك ضد المدنيين والجنود السوريين. وهذا يُثبِت حيازة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجماعات إرهابية أخرى لهذه المواد الرهيبة، والقدرة على استخدامها بمثابة أسلحة. وهذا أمرٌ ذكره بلدي تكراراً وحذَّر منه منذ عام ٢٠١٢، وقد أبلغ به الأمانة العامة ومجلس الأمن.

ويبدو أنَّ أولئك الذين يتهمون سوريا لا يُدركون أنَّ بلدي قد أوفى بالتزاماته الناجمة عن انضمامه إلى اتفاقية حظر

استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، وأنه استكمل التزاماته، على الرغم من الحالة الصعبة السائدة. ولولا تعاون سوريا مع البعثة المشتركة للأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، لما كان ممكناً إتمام مهامّ البعثة. وقد تكلم العديدون من مسؤولي الأمم المتحدة عن التعاون المثمر من قِبَل الحكومة السورية، الذي أدّى إلى إتمام هذا العمل غير المسبوق.

أخيراً، إنَّ سوريا التزمت التزاماً كاملاً بتنفيذ بنود الاتفاقية بصفتها طرفاً حكومياً، وفي إطار منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل رفع الجلسة، أودّ أن ألفت انتباه اللجنة إلى الجدول الزمني الإرشادي للمناقشات المواضيعية (A/C.1/69/CRP.2/Rev.1)، الذي جرى تعميمه في هذه القاعة. ونتيجة للمشاورات، تشمل النسخة المنقَّحة حاشية تنصُّ على ما يلي:

”لقد أكَّدت اللجنة أنَّ ممارستها المتَّبعة هي أن تبدأ المناقشات المواضيعية مع المجموعة رقم ١ المتعلقة بِـ ‹الأسلحة النووية›. وفي مفهوم اللجنة أنَّ أيَّ تغيير يظهر في الجدول الزمني الإرشادي لهذه الدورة، كما يرد في الوثيقة A/C.1/69/CRP.2/Rev.1، لن يشكِّل، بأية حالة، سابقة للدورات المقبلة، المتوقع لها أن تعود إلى الممارسة المتَّبعة سالفة الذكْر.“

أمَّا بقية الوثيقة فتبقى كما هي في النسخة الأصلية.

وأودُّ توضيح أنَّ الترقيم التقليدي للمجموعات السبع يبقى بلا تغيير. فالمجموعة رقم ١ هي دائماً ”الأسلحة النووية“؛ والمجموعة رقم ٢ هي دائماً ”أسلحة الدمار الشامل الأخرى“، وهكذا دواليك، انتهاءً بالمجموعة رقم ٧ بشأن ”آلية نزع السلاح“. وكما كانت الحال في الدورات الماضية، سيتمُّ البتُّ في جميع مشاريع القرارات والمقررات وفق ذلك الترتيب. وفي الحقيقة، إنَّ المناقشات المواضيعية مقررة مثالياً في الترتيب التسلسلي للمجموعات ذات الصلة. لكنَّ ذلك قد تنوَّع في دورات سابقة نتيجة مشاورات غير رسمية بين أعضاء المكتب بغية استيعاب جداول المتكلمين المدعوِّين.

لقد أبلغتني أمانة اللجنة أنَّ ترتيب النظر في الدورة الثامنة والستين كان المجموعة رقم ١، متبوعة بالمجموعات ٧، ٢، ٣، ٤، ٦ و ٥. وكان في الدورتين السابعة والستين والسادسة والستين المجموعات ١، ٢، ٣، ٤، ٦، ٥ و ٧. أخيراً، كان الترتيب في الدورة الخامسة والستين المجموعات ١، ٧، ٤، ٦، ٥، ٢ و ٣.

وقد تمَّ إعداد برنامج وشكل المناقشات المواضيعية لهذه الدورة، كما في الماضي، من خلال المشاورات غير الرسمية بين المكتب والدول الأعضاء قبل الدورة، عملاً بالفقرة ٢ من القرار ٥٩/٩٥، المؤرخ في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، مع مراعاة الخبرة في الدورات السابقة، ولا سيما العدد المتزايد من المتكلمين في إطار المجموعة رقم ١، ”الأسلحة النووية“؛ المجموعة رقم ٤، ”الأسلحة التقليدية“؛ والمجموعة رقم ٧، ”آلية نزع السلاح“. وعلاوة على ذلك، أتاح هذا أيضاً تخصيص نصف دورة للمجموعة رقم ٧، التي شهدت زيادة كبيرة في عدد المتكلمين في السنوات القليلة الماضية. وقد شكَّل ذلك أساساً لتكوين فريق معنيٍّ بآلية نزع السلاح فور تبادل الآراء رفيع المستوى، الذي يتيح بالتالي وقتاً إضافياً للتدخل في هذه المسألة من قِبَل الدول الأعضاء.

وقد أدى ذلك إلى الترتيب المقترَح للمجموعات التي تبدأ بالمجموعة رقم ٧، متبوعة بالمجموعات ١، ٤، ٢، ٥، ٣ و ٦. وجدولة فريقين في الاجتماع الأول للمناقشة المواضيعية، واتِّباع الترتيب المتَّفق عليه للمجموعات اعتُبِرا وسيلة لضمان تدفُّقات أفضل للأعمال في اللجنة، ومراعاة

العناصراللوجستية، مثل توافر المتكلمين الضيوف. وقد أحاط الرئيس علماً بالشواغل التي طُرِحت في الاجتماع التنظيمي، وهي ستُجسَّد بشكل كامل في المحاضر الرسمية للّجنة.

وعلى صعيد تبادل الآراء رفيع المستوى مع الممثل السامي لشؤون نزع السلاح ومع مسؤولين آخرين رفيعي المستوى في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح، وبعد مشاورات إضافية، أود أن أقترح أن يركِّز الفريق على ”زيادة القدرات للتصدي لأسلحة الدمار الشامل“. وسيتمُّ تعميم وثيقة مفاهيمية بشأن هذا الموضوع في هذا الأسبوع.

فهل لي أن أعتبر أنَّ اللجنة تودُّ أن تمضي قدُماً وفقاً للجدول الزمني الإرشادي الوارد في الوثيقة A/C.1/69/CRP.2/Rev.1، وبالمفهوم المبيَّن في حاشيتها؟

أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد الأومني (المغرب) (تكلم بالإنكليزية): يؤسفني أن آخذ الكلمة في هذه المرحلة المتأخرة من الجلسة. وإننا سندعم الطريقة التي تقترحونها، سيدي، للمضي قدُماً، لكنني أودّ أن أقول ما يلي.

إننا لم نتوقع أن تشمل الحاشية الجزء الأخير: ”للدورات المقبلة، المتوقع لها أن تعود إلى الممارسة المتَّبعة سالفة الذكْر.“ وفي رأينا أنَّ حاشية تنصُّ على أنَّ التغيير لم يشكِّل سابقة كان كافياً. وينبغي ألاَّ نغلق الباب أمام أيِّ تغيير مستقبلي. وما إذا كانت الدول الأعضاء تريد أو لا تُريد إجراء أية تغييرات، بعد المشاورات، أمرٌ ينبغي أن يبقى في أيديها. ونحن لم نتوقَّع من الحاشية أن تغلق ذلك الباب، وهي الطريقة التي يبدو أنها تُصاغ الآن. وإننا طوع يديكم، سيادة الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): إنني أحيط علماً كاملاً بملاحظات ممثل المغرب.

وإذا لم أسمع أيَّ اعتراض، فسأعتبر أنَّ اللجنة تودُّ أن تمضي قدُماً عملاً بالجدول الزمني الإرشادي الوارد في الوثيقة A/C.1/69/CRP.2/Rev.1، وبالمفهوم المبيَّن في حاشيتها.

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لقد استنفدنا الوقت المتاح لهذه الجلسة. وقبل رفعها، أود تذكير الوفود مرة أخرى بأن قائمة المتكلمين المتجددة للمناقشة العامة ستغلق غدا الأربعاء، ٨ تشرين الأول/أكتوبر، الساعة ١٨/٠٠.

وعلى جميع الوفود الراغبة في أخذ الكلمة أن تبذل كل جهد لتسجيل أسمائها في القائمة قبل ذلك الموعد النهائي.

أُعطي الكلمة الآن لأمين اللجنة.

السيد ناكانو (أمين اللجنة) (تكلم بالإنكليزية): أود من خلالكم، سيدي، أن أبلغ الممثلين بالحدث الجانبي التالي الذي سيُعقد خلال وقت الغداء اليوم. ففي الساعة ١٣/١٥ ستُنظم، في قاعة المؤتمرات ٦، مناسبة تستضيفها بعثة نيوزيلندا لدى الأمم المتحدة بعنوان ”المناقشة الرفيعة المستوى بمناسبة إصدار الورقة غير الدورية رقم ٢٦ لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، المعنونة محاضرات نيوزيلندا عن نزع السلاح“.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.